

الفصل السابع

هجرة العقول الإسرائيلية

تمهيد:

لم يكن يخطر ببال أحد عند تناول موضوع نزيف الأدمغة في العالم أن يرد اسم الكيان الصهيوني البغيض، وهو القائم -على أرض محتلة مفتتحة ليست كلها ملكاً له- على جمع شتات اليهود الصهاينة من شتى أصقاع الأرض ليشكلوا كياناً حاقداً متسلطاً يلقي بظلال مخاطره ليس فقط على كل من حوله -من دول أمة عظيمة ذات تاريخ مجيد- بفضل ما يملكه من تفوق علمي وتكنولوجي نتاج اعتماده على جمع شتات العلماء الفائضين من شتى أنحاء المعمورة والاستفادة من انتشار علماء اليهود وكل من استطاعوا تجنيده من علماء العالم لخدمة كيان ظالم وجائر في بناء قواعد علمية وتكنولوجية فائقة، عملت على بناء ترسانات عسكرية نووية وغير نووية مختصة بإنتاج أسلحة دمار شامل وغيرها حاول الكيان المزعوم ولا يزال يهدد من خلالها الأمن والسلم، ليس في المنطقة المحيطة به فحسب، بل في العالم بأسره، حيث يهدد هذا الكيان اللقيط الأمن والسلم الدوليين.

هذا وقد اتبع الكيان الصهيوني اللقيط منهجية علمية في فكره الصهيوني، فالتركيب البنيوي للعلم والتكنولوجيا في إسرائيل قبل إعلان قيام دولتهم اللقيطة وبعده، ينطلق على أساس إيجاد إستراتيجية مؤداها التقدم على جبهة واسعة تهدف إلى تحقيق قفزة صناعية جديدة، سواء في الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، أو الصناعات كثيفة العمالة.

وقد أعطت الأيديولوجية الصهيونية دفعة قوية لإيجاد مفاهيم علمية، وتأسيس لبنات جديدة للبحث العلمي الحديث، والتحديث التكنولوجي، وتدريب أجيال حديثة من العلماء. ومن أجل تأصيل المنهجية العلمية في الفكر الصهيوني ومراحله، أولت إسرائيل اللقيطة اهتماماً خاصاً منذ بداية إنشائها بالعلوم الفيزيائية والكيميائية والطبيعية والكيميائية، لوعيتها بأن العلوم الفيزيائية والكيميائية والطبيعية تتيح الهيمنة على العالم وتحويل مساره، وأن العلوم الاجتماعية تُخضع الحياة الاجتماعية لوعي الإنسان وفعله، من خلال تسلحه بوسائل ثقافية لتحقيق وحدة الفكر والفعل. ومنذ عام

١٩٤٩ ، تأسس معمل الجيولوجيا ومعمل الفيزياء الوطني في عام ١٩٥٠ ، ومعهد تيلة القطن ومعهد النقب لبحوث المناطق الصحراوية وجامعة بار أيلان.

كما احتلت البحوث الخاصة بقوات -ما أسمته إسرائيل- الدفاع أهمية عظمى ، فتم إنشاء القسم العلمي في الهاجاناة ، وشعبة الأبحاث والتخطيط في وزارة دفاع الكيان اللقيط ، لمسح صحراء النقب ، وكشف ما تحويه من يورانيوم كأحد المكونات الأساسية للقنابل الذرية. وفي فترة التسعينات من القرن العشرين بدأت موجة جديدة من الهجرة إلى إسرائيل أعادت إلى الأذهان موجات الهجرة التي سبقت تأسيس الدولة. وتشير التقديرات أنه من بين كل (١٠٠) ألف مهاجر سوفيتي إلى إسرائيل يوجد نحو (١١) ألف مهندس ، و(٢٥٠٠) طبيب ، و(١٧٠٠) عالم في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والليزر والمعدات الالكترونية.

وتضم السياسة الحكومية لبرامج البحث والتطوير العلمي اللجنة الوزارية للعلوم والتكنولوجيا ، ووزارة العلوم والتكنولوجيا ، كما تعزز في ذات الوقت مجالات النشر العلمي. ولو قدرنا عدد العلماء الذين ينشرون أبحاث ، مقارنة بعدد السكان ، لتبوأ إسرائيل المكانة الأولى في العالم بنسبة (١١,٧) بحث لكل (١٠,٠٠٠) نسمة ، وتسبق في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ومعدلها (١٠) أبحاث لكل (١٠,٠٠٠) نسمة وانجلترا ومعدلها (٨,٤) بحث لكل (١٠,٠٠٠) نسمة. كما أن القدرات المؤسسية لبرامج البحث والتطوير الوطنية الإسرائيلية متعددة مثل هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية ومؤسساتها التي تدير المعهد الإسرائيلي للإشعاع والنظائر الذي تأسس عام ١٩٥٢ ، ويقوم بتحضير المحاليل المشعة التي تُستخدم في التجارب المائية والطبية والزراعية والهندسية ، كما يضم مختبرات فيها أحدث الأجهزة الخاصة بالأبحاث والتجارب النووية.

هذا ولم تفوت إسرائيل فرصة إقامة علاقات بحثية مع الدول المتقدمة علمياً ، من بين دول العالم الثالث بهدف الاندماج مع كثير من دول العالم مثل برامج التطوير الإسرائيلية الأمريكية ، والألمانية ، والبريطانية ، والفرنسية ، والروسية ، واليابانية. والصينية ، والكورية الجنوبية ، والتركية. وتتسبب إسرائيل اليوم إلى أكثر من (٢١) اتحاداً علمياً دولياً ، ولا تتقطع الزيارات المتبادلة بين علماء إسرائيل وعلماء العالم منذ قيام إسرائيل حتى الوقت الراهن.

كما أدركت المؤسسات الإسرائيلية أهمية الاطلاع على ما يجري من أبحاث في البلدان الأخرى، وأنها ضرورة لابد منها، وقادها ذلك إلى وضع برنامج خاص بالترجمات العلمية، كما اهتمت بترجمة الأدب العبري وتاريخ العبرية، بهدف إحيائها واستعمالها لغة موحدة للحديث داخل إسرائيل، ثم لاحتياج إسرائيل إلى وظائف تكنولوجية علمية جديدة، الأمر الذي يتطلب زيادة المدارك المعرفية لكل إسرائيلي، وأخيراً تطوير بحوث الدول المتقدمة، وتطبيق تجاربهم العلمية للإسهام في وتيرة الابتكار والإبداع داخل إسرائيل.

والمثير للدهشة والإعجاب، أن نرى هذا الكيان اللقيط القائم على جمع الشتات وجلب العلماء والكفاءات العلمية والاقتصادية من شتى أصقاع المعمورة ... يشتكى من هجرة عقوله ... وهو الكيان القائم عمداً على تجفيف منابع العقول والكفاءات المتميزة - في شتى نواحي المعرفة - في الدول العربية المحيطة به ... كما يقوم هذا الكيان اللقيط برصد المبالغ الطائلة لاغتيال علماء العرب والمسلمين داخل بلاد العرب وخارجها. كما يقوم أيضاً برصد المبالغ الهائلة وتوفير كافة السبل الممكنة لإعادة العلماء والكفاءات الإسرائيلية المهاجرة إليه بشتى الطرق.

وكما توضح صحفية جوزاليم (JTA) في عددها الصادر في ٢٠١٠/٣/١٨، في مقالة بعنوان "هجرة العقول تهدد إسرائيل"، إن إسرائيل قد اعتمدت خطة لإعادة عقولها العلمية المهاجرة إليها، واعتمدت لتنفيذ هذه الخطة مبلغ (٣٥٠) مليون دولار لإنشاء (٣٠) مركزاً للتمييز الأكاديمي لجذب العلماء المهاجرين من إسرائيل والذين يقودون عمليات البحث العلمي بالخارج - حسب ما ورد في المقالة - إليها. وترى الحكومة الإسرائيلية أن جلب العلماء والفنيين الإسرائيليين واليهود البارزين من الخارج يُعد من الأدوات والوسائل السياسية المهمة في دفع مستوى التميز لمؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، وفي تقوية ودعم الكفاءات اللازمة للاقتصاد الإسرائيلي، وفقاً لما أكدته بيان مجلس الوزراء الإسرائيلي. هذا، وتدفع الحكومة ثلث المبلغ المذكور، وتحمل مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية المبلغ المتبقي بالمشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص الإسرائيلي وفقاً لما ورد بصحيفة هآرتس Ha aretz ...

الهجرة العكسية من إسرائيل:

وتشكل ظاهرة الهجرة المعاكسة من دولة إسرائيل كابوساً حقيقياً للسياسة الإسرائيلية ودوائر صنع القرار فيها. وما يثير قلق أولئك الساسة هو حقيقة الأرقام التي وردت في دراسة أعدها المؤتمر العالمي ونشرها في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣، حيث جاء فيها أن ٧٠٪ من الإسرائيليين يقولون إنه لو توفرت لديهم الإمكانيات لغادروا إسرائيل على الفور، فيما أعرب ٦٨٪ عن أملهم في الحصول على جنسية دولة أخرى، أما ٧٣٪ فلا يروا مستقبل لأطفالهم وشبابهم في تلك الدولة.

كما يثير عامل التوزيع السكاني قلق هذه الدوائر، إذ يجمع الخبراء المختصون على أن عدد السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة سيتساوى مع عدد اليهود خلال العقد القادم، الأمر الذي يشعر المسؤولين الإسرائيليين بالقلق الشديد من ظاهرة الهجرة المعاكسة، الأمر الذي دعا رئيس الوزراء الأسبق "إسحاق رابين" لوصف المهاجرين من إسرائيل بأنهم "أحقر أنواع الطفيليات". هذا بالإضافة إلى أن المهاجرين هم أساساً من فئة الشباب (٢٥-٤٠ سنة) وأن غالبيتهم العظمى من حملة الشهادات الجامعية.

حجم هجرة العقول الإسرائيلية وخطورتها:

ثمة حقيقة يؤكدها التقرير الذي أعلنته دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، بعد ما كشف للمرة الأولى منذ أكثر من ٢٥ عام زيادة عدد المهاجرين من إسرائيل عن عدد المهاجرين إليها، وهو ما يبعث على قلق العديد من دوائر صنع القرار في إسرائيل. وقد تسبب هذا التقرير في حالة من القلق داخل الوكالة اليهودية، ووزارة الخارجية الإسرائيلية، اللتين تدارسا سُبُل وضع حد للهجرة العكسية، وبحثا أسباب تفضيل مئات الآلاف من يهود دول الاتحاد السوفيتي السابق للهجرة إلى الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى على الإقامة في إسرائيل، وهو ما يؤدي إلى تقلص عدد سكان إسرائيل.

ووفقاً للأرقام المتوفرة لدى دائرة الإحصاء، فقد هاجر إلى إسرائيل عام ٢٠٠٦ نحو (١٥) ألف إسرائيلي في الوقت الذي غادر منها (٢٠) ألف إسرائيلي. هذا وقد لفتت تقارير إحصائية الانتباه إلى أن هذه هي المرة الثالثة في تاريخ إسرائيل التي تسجل فيها

هجرة سلبية، حيث كانت الأولى في أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، والثانية بعد التضخم المالي الذي عصفت بإسرائيل عامي ١٩٨٣م، ١٩٨٤م، لتصبح الهجرة الحالية هي الهجرة الثالثة وأسوأ أنواع الهجرة. وقد أفادت تقارير أخرى بأن عدداً كبيراً من المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق الذين يسكنون في شمال إسرائيل قد شرعوا في ترتيب أوراق الهجرة في أعقاب العدوان على لبنان لعدم شعورهم بالأمان فضلاً عن عدم الاعتراف بهم أثناء الحرب.

كما أشارت التقارير أنه ومنذ عام ٢٠٠٣، تشهد إسرائيل انخفاضاً ملحوظاً في عدد المهاجرين إليها في مقابل ارتفاع ملموس في عدد الذين غادروها ولم يعودوا إليها. هذا ولم تستبعد الأوساط المتابعة لموضوع الهجرة العكسية في إسرائيل أن يكون عدد الذين هاجروا من إسرائيل أكبر بكثير من المسجل في دائرة الإحصاء المركزية التي لا تحصى من غادر إسرائيل قبل ٢٠ عاماً، وأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي غالباً لا تبلغ رسمياً عن أعداد المهاجرين من إسرائيل. إلا إنه وفقاً لدائرة الإحصاء الإسرائيلية يبلغ عدد اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وكانوا يعيشون في الولايات المتحدة نحو (٧٥٠) ألفاً، وأن هذا الجيل لا يشعر بأي صلة أو ارتباط بقيادة الاحتلال، بعكس الجيل الأول، كما تبين الإحصاءات أن كل (٣) يهود من بين كل (٢٠٠٠) يهودي يهجرون إسرائيل، لكن هذه النسبة ترتفع إلى (١٥) شخصاً من بين كل (٢٠٠) قادمين من دول الاتحاد السوفيتي السابق. وتوضح هذه النسبة أن أكثر من (٧٢) ألف يهودي قادمين من الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا هاجروا من إسرائيل.

وتقدر مصادر وزارة الهجرة الاستيعاب الإسرائيلية عدد المهاجرين المقيمين في الخارج بصورة نهائية حتى عام ٢٠٠٣، بنحو (٧٦٠) ألفاً، علماً بأن عدد هؤلاء المهاجرين قد بلغ (٥٥٠) ألف في عام ٢٠٠٠. هذا يعني أن (٢١٠) ألف إسرائيلي قد هاجروا نهائياً في غضون ثلاث سنوات. ورغم صدور هذه الأرقام عن مصدر حكومي، إلا أنها موضع شك، إذ تشير المصادر الإسرائيلية نفسها إلى أن هذا العدد تقريبي، ويعتمد أساساً على المعلومات التي ترسلها السفارات والقنصليات الإسرائيلية. وفي ١٩ نوفمبر عام ٢٠٠٣ نشرت جريدة هاآرتس أن الأرقام الحقيقية للهجرة في السنوات الثلاث الماضية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ هي ضعف الرقم المعلن وتبلغ (٤٢٠) ألفاً. وفي تقرير *The Washington Report on the Middle East* الصادر في مارس عام ٢٠٠٤، أشير إلى أن عدد

الإسرائيليين الذين يعيشون في الولايات المتحدة يبلغ (١.٢) مليون نسمة. وتابع التقرير أن نسبة الإسرائيليين الذين هاجروا إليها فقط -أي الولايات المتحدة- ٦٠٪ من إجمالي المهاجرين.

الهجرة العكسية وانهايار الحلم الإسرائيلي:

وبينما يطالب وزير خارجية الكيان الصهيوني الحالي "أفيجدور ليبرمان" بيهودية الدولة وتهجير عرب ٤٨ فإن الهجرة العكسية تتفاقم في الكيان العبري وحلم "إسرائيل بيتنا" ينهار. وتؤكد "آمال قلالة" وفقاً لما ورد في مقالها بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٠ أن الكيان الصهيوني يعيش هذه الفترة على وقع حدثين متناقضين الأول يتمثل في دعوة وزير الخارجية "أفيجدور ليبرمان" لاتخاذ مبدأ جديد في المفاوضات مع الفلسطينيين يقوم على "تبادل أراض وسكان عوضاً عن تبادل أراض مقابل السلام".

موضحاً أن "مسألة مواطني إسرائيل العرب يجب أن تكون إحدى القضايا المركزية المطروحة على طاولة المفاوضات" وذلك على ضوء الرفض الفلسطيني للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية مشدداً على أن هذه المسألة تهرب منها الإسرائيليون والفلسطينيون كثيراً ولكن "اليوم لا يمكن الاستمرار في ذلك" كذلك دعا هذا الوزير الصهيوني إلى ضرورة إعادة رسم حدود إسرائيل لاستبعاد بعض المواطنين العرب من فلسطيني ٤٨ مشيراً إلى أن واحدة مثل "حنين الزعبي" (عضو الكنيست التي شاركت في "أسطول الحرية" وفضحت الجريمة التي اقترفها الجنود الإسرائيليون ضد المشاركين في تلك الحملة الإنسانية) "المتعاطفة مع الجانب الآخر" لا بد من مواجهتها وطردها لأنها تتصرف مع الدولة الإسرائيلية كتصرف "من باع منزله ويطلب من الشاري أن يبقي حماته للسكن فيه" زاعماً أن "أي مواطن إسرائيلي يحصل على مواطنته باعتزاز بإمكانه أن يشغل أي منصب لكن أشخاصاً مثل حنين الزعبي عليهم أن يكونوا مواطنين فلسطينيين ويذهبوا لينتخبوا في غزة وعند حماس تحديداً".

"أفيجدور ليبرمان" هذا الذي كال شتى التهم على "حنين الزعبي" عضوة الكنيست العربية وطالب بترحيلها من الكيان الصهيوني بتهمة التعاطف مع شعبها الفلسطيني ربما تناسى أنه روسي الأصل وأنه واحد من أفراد الكتلة البشرية اليهودية التي غادرت الاتحاد السوفيتي السابق واتخذت من إسرائيل وطناً بديلاً لها كما تناسى

"ليبرمان" مؤسس حزب "إسرائيل بيتنا" أن جذور "حنين الزعبي" التي يطالب بطردها من فلسطين المحتلة والمسماة ظلماً بإسرائيل الذي اتخذ منها هو وكل اليهود السوفيت أمثاله موطناً جديداً لهم أن جذور عضوة الكنيست اليهودي قد تعود إلى الكنعانيين سكان فلسطين الأصليين وبالتالي فإن فلسطين ما قبل التقسيم الظالم وحتى ما بعده هو كل بيتها هي وشعبها.

ومما يلاحظ فإن "ليبرمان" هذا الذي يسعى لإحياء نظام "الترانسفير" أو تهجير الفلسطينيين قد تعامى عن الواقع المخيف يعيش الكيان الصهيوني اليوم على وقعه ويتمثل في بداية ظهور مؤشرات جد خطيرة للهجرة العكسية من ذلك الكيان الصهيوني إلى مختلف دول العالم خاصة على مستوى الأدمغة التي كانت الحركة الصهيونية العالمية قد بذلت الأموال الطائلة في سبيل استقدامها إلى إسرائيل في سياق المشاريع الاستيطانية الصهيونية في فلسطين المحتلة. إسرائيل وكما بدأ إعلامها يعكس ذلك أصبحت مرعوبة من ارتفاع منسوب الهجرة المعاكسة للأدمغة نحو روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق التي تعد موطنها أو موطن عائلاتها الأصلي مثل أوكرانيا وجورجيا ومولدافيا وبيلاروسيا ودول البلطيق مثل استونيا وليتوانيا ولاتفيا. وفي الآونة الأخيرة كشف المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل عن تدني معدلات الهجرة اليهودية للكيان الصهيوني بشكل كبير لتصل إلى ١٨ ألف و١٢٩ مهاجراً يهودياً في العام وهو أقل عدد يسجل منذ عام ١٩٨٨.

خشية الحكومة الإسرائيلية وقلقها تنامي في الفترة الأخيرة في أعقاب النداء الذي وجهه وزير العلوم والتعليم الروسي "أندري بورسنيكو" خلال زيارته للكيان الإسرائيلي مؤخراً لأصحاب الشهادات العليا والعلماء من أصل روسي إلى العودة إلى موطنهم الأم بعد أن شاهد بأعينه واقع الحياة الاقتصادية التي يعيشونها في إسرائيل كما أقرت بذلك الصحف العبرية والوقوف أيضاً على تبخر الأحلام الوردية التي كانت قد زرعتها في نفوسهم الوكالة اليهودية التي أغرتهم بالهجرة إلى فلسطين المحتلة بوصفها "أرض العسل واللبن الموعودة".

وللتذكير نقول أنه وفي إطار موجة الهجرة اليهودية السوفيتية الكبيرة إلى إسرائيل في تسعينات القرن الماضي وصل إلى الكيان الصهيوني حوالي ١٧ ألف عالم وخبير وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تدفق إلى إسرائيل نحو مليون يهودي خاصة خلال

الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ وتوصف تلك الهجرة بأنها الأكبر في تاريخ إسرائيل وهذه الهجرة ساهمت بأكثر من ٦٧٪ من إجمالي الزيادة السكانية اليهودية على أرض فلسطين التاريخية. علماً بأن الكتلة البشرية للكيان العبري تتكون اليوم ووفقاً للمعطيات الإحصائية الإسرائيلية من يهود أصولهم مختلفة حيث أن ١,٩ مليون من بينهم لهم أصول أمريكية وأوروبية و٨٥٨ ألفاً من أصول تعود إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق وهذه المجموعة هي الأكبر التي استوطنت إسرائيل و٥٠٠ ألف من أصل مغاربي و٣٠ ألفاً من أصل روماني وهولندي و١٨٠ ألفاً من أصل عراقي و٨٠ ألفاً من أصل يمني وعدة آلاف من يهود الفلاشا الأثيوبيين والباقون من أصول مختلفة مصرية وإيرانية وسورية.

الأرقام والمعطيات الإسرائيلية كشفت عن أنه بينما كان المتوسط القياسي للهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال ثمانينات القرن الماضي ١٥ ألفاً سنوياً وفي السبعينات ٧٠ ألفاً سنوياً فإنها ومنذ بداية عام ٢٠٠٠ بدأت تواجه تراجعاً مما أربع مراكز القرار الإسرائيلي التي خصصت أموالاً أكبر للأعمال الدعائية بغية ثني من قرروا الرحيل والعودة إلى أوطانهم الأصلية عن قراراتهم تلك. صحيفة "معاريف" العبرية أشارت مؤخراً ووفق الترجمات التي تنشرها عدة مواقع الكترونية عربية للصحف الإسرائيلية إلى أنه ومنذ مطلع التسعينات وصلت إلى فلسطين المحتلة أعداداً كبيرة من ذوي الاختصاصات العلمية في مختلف المجالات ومن خريجي كبري جامعات الاتحاد السوفيتي ويعمل أكثر من ٣ آلاف من بينهم في مراكز الأبحاث والمراكز الصناعية المختلفة في إسرائيل ولكن وبسبب فقدان الأمن نتيجة للعمليات الفدائية والاستشهادية التي يقوم بها الفلسطينيون أصحاب الأراضي المسلوقة فضل العديد من هؤلاء العلماء اليهود السوفيتي الهجرة ثانية إما إلى الولايات المتحدة أو إلى كندا أو إلى بعض دول أوروبا الغربية.

"معاريف" كشفت أيضاً عن ظهور تغيير في شكل العلاقة بين المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ومختلف التجمعات اليهودية في العالم مع الكيان الإسرائيلي والتي نتج عنها تقلص في حجم التبرعات الموجهة لإسرائيل بمقدار الثلث وأصبحت لا تتجاوز ٩٠٠ مليون دولار. ومما فاقم خطورة هذا الواقع هو وجود مؤشرات على تدني مكانة إسرائيل في نظر يهود العالم وتحديداً في الولايات المتحدة وذلك

حسب نتائج دراسة أجريت لفائدة ديوان رئاسة الوزراء في إسرائيل وبينت أن ٥٠٪ من الشباب اليهودي الأمريكي أعلنوا أنه لا يهمهم انقراض إسرائيل وهذا المعطى دفع بالوكالة اليهودية المسئولة بالشكل المباشر عن تهجير اليهود في العالم إلى إسرائيل إلى اتخاذ قرار غير مسبوق وتاريخي يتمثل في تعديل سلم أولوياتها وقرر مجلس إدارتها المجتمع خلال شهر ابريل الماضي في أوكرانيا أن يكون على رأس أولوياته العمل على تعزيز العلاقة بين يهود العالم وإسرائيل.

هذه التطورات باتت تنذر بحدوث تغيرات جوهرية على مكانة إسرائيل لدى اليهود في العالم وترسم علامات استفهام كبيرة حول مصير هذا الكيان الذي يعول ماديا وديموجرافيا على يهود العالم لبقائه ويقول عدة خبراء مطلعين على الشأن الإسرائيلي إن جزءا من هذه التحولات يعود إلى تغير ظروف حياة اليهود في أنحاء العالم في حين يعود الجزء الآخر إلى سلوك النخبة السياسية الحاكمة في إسرائيل والتي باتت تهدد بكل جدية علاقات الكيان العبري بالجاليات اليهودية في العالم ومن أهم الأسباب التي جعلت إسرائيل تفقد مكانتها في وجدان يهود العالم نذكر:

- إصدار قانون "التهود" في إسرائيل والذي لا يقر إلا بيهودية المنحدرين من أبوين يهوديين أو المنحدرين من أم يهودية. هذا القانون قبله يهود أمريكا وكندا بالخصوص بردة فعل غاضبة سيما وأن ٥٠٪ منهم أمهاتهم غير يهوديات مما يعني أنهم وأبنائهم خارج إطار الديانة اليهودية في نظر المرجعيات الحاخامية الإسرائيلية وقد ذهبت بعض النخب الأمريكية اليهودية إلى حد التهديد بالتخلي عن دعم إسرائيل والتوقف عن تأمين مصالحها الإستراتيجية.

- خلال شهر ابريل الماضي نظم مئات من الشباب اليهودي التي تنحدر عائلاتهم من دول الاتحاد السوفيتي السابق مؤتمرا في موسكو حضرته فعاليات إسرائيلية سياسية وبرلمانية وتبين من خلاله أن هؤلاء الشباب الذين كانوا قد هاجروا مع عائلاتهم في بداية الثمانينات إلى إسرائيل ثم عادوا إلى بلدانهم الأصلية لفشل تجاربهم هناك دعوا من تبقى من بينهم في إسرائيل إلى سلوك سبيل الهجرة المعاكسة في ظل استقرار الأوضاع الأمنية وازدهار الأوضاع الاقتصادية في روسيا وعدد من دول الاتحاد السوفيتي السابقة.

- تفاقم الاتجاهات الليبرالية لدى الشباب اليهودي الأمريكي والذي باتوا يرفضون اليوم وبشكل مبدئي السياسات الإسرائيلية العدوانية ضد الفلسطينيين وقد شكلت الحرب على غزة في أعقاب ٢٠٠٨ نقطة فارقة بالنسبة لهؤلاء الشباب اليهودي الأمريكي ضد إسرائيل.

- تهاوي معدلات الهجرة لإسرائيل وتزايد معدلات الهجرة العكسية تدل على تهاوي فكرة أن إسرائيل هي الوطن القومي والملاذ الأمني لليهود وخلال الخمس السنوات الأخيرة هاجر من هذا الكيان إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية نحو ٧٥٠ ألف يهودي يعدون من مواليد إسرائيل.

وقد تكون من المفارقات تزامن سعي أصحاب القرار في إسرائيل إلى دفع الفلسطينيين والعرب للاعتراف بيهودية دولتهم تمهيدا لتهجير فلسطيني ٤٨ مع تفاقم الهجرة اليهودية المعاكسة من "أرض الميعاد" إلى مختلف أصقاع العالم خاصة من قبل العلماء اليهود مما يعكس هشاشة هذا الكيان الذي يعيش مادياً على تبرعات المنظمات اليهودية في العالم وديموجرافياً على هجرة اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى هذا الكيان الذي فشل العديد من المهاجرين في الاندماج فيه.

اتجاه هجرة العقول الإسرائيلية:

يفضل ٦٠٪ من المهاجرين الإسرائيليين الهجرة إلى أمريكا الشمالية، في حين يختار ٢٥٪ منهم الدول الأوروبية، و١٥٪ يختارون الاستقرار في أماكن أخرى. ووفقاً لإحصاءات وزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية. فإن (٥٠٠) ألف مهاجر استقروا في الولايات المتحدة و(٧٠) ألف في كندا، و(٤٠) ألف في فرنسا، و(٢٠) ألف في استراليا و(١٦) ألف في جنوب أفريقيا، و(١٠) آلاف في هولندا. وهناك جاليات إسرائيلية أقل عدداً في السويد وساحل العاج وأنجولا والصين وفيتنام.

وباستثناء فرنسا وهولندا لا تشمل الإحصاءات عدد الإسرائيليين الذين استقروا في أوروبا أو الذين عادوا إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (٦٨) ألف إلى روسيا، و(٥) آلاف إلى أوكرانيا. وتشهد سفارات تشيكيا وبولندا والمجر وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية ازدحاماً شديداً على أبوابها من قبل مواطنين إسرائيليين يرغبون في

الهجرة إليها أو يحاولون استعادة جنسيات آبائهم وأجدادهم الذين هاجروا من تلك الدول، مما يسهل الأمر عليهم إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

أسباب هجرة العقول الإسرائيلية:

أولاً: عوامل الجذب

ويشير المراقبون إلى أنه تبعاً لأزمة الهجرة اليهودية بفضل تراجع العوامل الجاذبة، فإن الحكومات الإسرائيلية الحالية تسعى بالتعاون مع الوكالة اليهودية- في تمويل حملة كبيرة ومنظمة لجذب نحو (٢٠٠) ألف من الأرجنتين، وعدة آلاف من يهود الفلاشا من أفريقيا، فضلاً عن محاولات حثيثة لاكتساب (٨٠) ألف من يهود الهند وجنوب أفريقيا. هذا في وقت باتت فيه أبواب هجرة يهود أوروبا وأمريكا الشمالية في حدودها الدنيا بسبب انعدام عوامل الطرد منها.

كما يشير تقرير دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل على أن مكانة إسرائيل ومكانتها كدولة على استيعاب اليهود قد تآكلت، وخاصة أن ٩٢٪ من يهود العالم يعيشون في ٢٠ دولة تتمتع بأعلى مستوى من الرفاهية، ولاسيما في الدول الغربية الغنية.

وتعتبر الهجرة من أهم الأسس التي تعتمد عليها إسرائيل في بقائها ككيان وكدولة في المنطقة. وقد أشارت أرقام نشرتها وزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية المعنية بشؤون هجرة اليهود إلى إسرائيل مؤخراً إلى أن هجرة اليهود إلى إسرائيل في ٢٠٠٧ واصلت تراجعها، ومثلت أدنى مستوى لها منذ حوالي (٢٠) سنة، حيث بلغ عدد المهاجرين (١٩٧٠٠) شخصاً في ٢٠٠٧، وهو ما اعتبرته تراجعاً بنسبة ٦٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٦.

إن تراجع عوامل الجذب المحلية مع انعدام الأمن وتسجيل معدلات النمو الاقتصادي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي أدنى معدلات لها، دفع أصحاب القرار في إسرائيل إلى البحث عن تهيئة عوامل طاردة لليهود الأرجنتين والهند وغيرها إلى فلسطين المحتلة.

هذا ويستغل يهود العالم كل المناسبات للتأكيد على أهمية جذب مزيد من يهود العالم إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة، حيث تعد الهجرة اليهودية من أهم

ركائز استمرار إسرائيل دولة استثنائية في المنطقة، بيد أن ثمة أسباب كامنة لنضوب الهجرة اليهودية، أو على الأقل تراجع أرقامها -وفقاً لما سبق ذكره- باتجاه إسرائيل والأراضي المحتلة في المستقبل القريب وفي مقدمة تلك الأسباب تراجع عوامل الطرد لليهود في بلادهم الأصلية، فضلاً عن تراجع عوامل الجذب المحلية الاقتصادية والأمنية بسبب الظروف التي مرت بها إسرائيل منذ عام ٢٠٠٠، وهو العام الذي انطلقت فيه الانتفاضة الفلسطينية من ساحات المسجد الأقصى المبارك.

ثانياً عوامل الطرد:

ويرجح المراقبون أسباب تراجع معدلات الهجرة اليهودية باتجاه إسرائيل والأراضي العربية المحتلة إلى عدة عوامل تأتي في مقدمتها: تراجع عوامل الطرد لليهود في بلادهم الأصلية فضلاً عن تراجع عوامل الجذب المحلية الاقتصادية والأمنية في إسرائيل مع وجود توقعات أن مؤشرات نضوب الهجرة ستطفو إلى السطح بوضوح خلال السنوات القليلة القادمة.

ووفقاً للمعطيات التي تم طرحها أمام لجنة "القدوم والاستيعاب" التابعة للكنيست تتبع الهجرة المعاكسة في الأساس إلى أسباب اقتصادية كالبطالة، وغلاء المعيشة، ونسب الضرائب العالية في إسرائيل (حيث تصل نسبة ضريبة الدخل إلى ٤٩٪ من المعاش، في حين تصل في روسيا إلى ١٣٪)، وهناك عامل إضافي للهجرة نابع من رغبة الطلاب الجامعيين والباحثين الأكاديميين في استكمال دراساتهم وأبحاثهم في بيئة تهيئ ظروف بحث ودراسة أفضل مما يمكن أن يحصلوا عليه في إسرائيل.

وكانت مصادر إسرائيلية قد رصدت تأثيرات الانتفاضات والمقاومة الفلسطينية على الاستيطان اليهودي في فلسطين مما أدى إلى تزايد معدلات الهجرة المعاكسة النزوح أو "يريداه" أي "الهبوط" من فلسطين حسب التعبير الإسرائيلي -مقابل "عالياه" أي "الصعود" إلى "أرض الميعاد" على حد مزاعمهم.

وتذكر المصادر الصحفية الإسرائيلية أن الهجرة المعاكسة تحولت في الآونة الأخيرة إلى موضوع البحث الأكثر سخونة في كثير من البيوت، خصوصاً في صفوف الشباب خريجي الجيش، والجامعات.

وثمة دراسة حديثة نسبياً (٢٠٠٦) عن هجرة العقول الإسرائيلية صادرة عن مركز شاليم، بمعهد الاقتصاد والسياسة الاجتماعية لـ "إيريك جولد" و"عومير مواف" تتناول قياس معدلات هجرة العقول الإسرائيلية من إسرائيل بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢، وفقاً لمتغيرات الحالة التعليمية، والعمل والأسرة والدخل، وحالة الأسرة، وعدد السنوات في الدول المزعومة. وتقوم الدراسة على أساس التعداد العام للسكان في إسرائيل لعام ١٩٩٥، كما تتضمن الإشارة إلى أوضاع الهجرة عام ٢٠٠٢. ولمراعاة الحيادية والموضوعية في تناول قضية تخص هذا الكيان اللقيط، فإننا سنقدم هذه الدراسة كاملة، دونما أي تدخل من جانبنا -ماعداً ترجمتها لها بكل حيادية ونزاهة- ووفقاً لشاهدين من أهلها، يعلم الله مدى مصداقيتهم من عدمها، ولكنها، للأسف هي الدراسة المتاحة لدينا وهي منشورة على شبكة الانترنت العالمية.

ووفقاً لمعطيات الدراسة فإن ٢.٦ من مجمل اليهود المتزوجين والمتعلمين ما بين سن ٢٥ عاماً إلى ٤٠ عاماً يعودون "مغادرين" وفق لجنة الإحصاء المركزية في إسرائيل مقابل ١.١ من المتعلمين ذوي الثقافة المحدودة.

والظاهرة تبدو أشد حدة في أواسط المهاجرين الجدد، ففي نفس الشريحة فإن نسبة الهجرة بين الأجيال المتعلمة تصل إلى ٤.٦٥٪ وفي وسط ذوي التعليم المحدود تصل إلى ٢٪ والاستنتاج الأساس في دراسة مواف يقول: إن إسرائيل تدفع ثمناً باهظاً لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال فقدان "أفضل أبنائها" على حد تعبير سياسيين بإسرائيل.

ويظهر التقرير أن الهجرة في أواسط الموارد البشرية للتكنولوجيا المتطورة والبحث هي الأكبر والأخطر إسرائيلياً، فنسبة الهجرة في وسط السلك الأكاديمي الكبير من حملة الشهادات "العليا" تصل إلى ٦.٥٥٪ يتبعهم ٤.٨٪ من الأطباء، والمهندسين، والباحثين بنسبة ٣٪، ووجد مُعدُّ البحث أن نسبة الهجرة تسير بشكل طردي مع ارتفاع سنوات التعليم.

ومن جانبهم يتوقع المراقبون عدم حدوث تطور كبير في أرقام الهجرة اليهودية خلال السنوات القادمة إلى الكيان الصهيوني، بل وازدياد أرقام الهجرة العكسية

خاصة مع وجود مؤشرات تُنبئ عن استعداد نحو ٤٠٪ من الشباب في إسرائيل للهجرة العكسية، حيث تشير دراسات إلى أن ثمة ٤٠٠ ألف يهودي إسرائيلي موجودين في الخارج لن يعودوا إلى إسرائيل، خاصة وأن غالبيتهم يحملون جنسيات دول أخرى.

وقصدنا بهذه الدراسة تنوير الرأي العام والوقوف على هذه الظاهرة في هذا الكيان المزعوم الذي نرفضه بغبائه وجبروته وقسوته واغتصابه لأرض أمة عظيمة ذات تاريخ مجيد دونما وجه حق. هذا في الوقت الذي نسجل منه احترامنا لحقوق الإنسان - أي إنسان مهما كانت ديانته أو جنسيته أو قوميته - طالما يحترم حقوق الآخرين، فلم نكن يوماً ولن نكون ضد أحد ما لم يكن ظالماً أو مغتصباً أو لقيطاً يريد لنا الذل والهوان وطي صفحة مجدنا واغتصاب أرضنا ومص دمنا شعوبنا ... وهنا فقط نحذره ونقطع أطرافه ونلقي به في متاهات العمق ... ونقول له كما قال الشاعر العربي الأصيل عمرو بن كلثوم :

ونشرب إن وردنا الماء صفواً : ويشرب غيرنا كدراً وطيناً

إذا ما الملك سام الناس خسفاً : أبينا أن يقر الخسف فينا

وفيما يلي عرض للدراسة كاملة:



معهد الاقتصاد
والسياسة الاجتماعية

هجرة العقول الإسرائيلية

إيرك جولد وعمير مواف

يوليو ٢٠٠٦

هجرة العقول في الإسرائيلية

إيريك جولد وعمير مواف

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة قياس معدلات الهجرة من إسرائيل بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢ وفقاً لمتغيرات الحالة التعليمية، والعمل، والدخل، وحالة الأسرة، وعدد السنوات في الدولة. ويقوم البحث على أساس التعداد العام للسكان في إسرائيل لعام ١٩٩٥ كما يتضمن إشارة إلى أوضاع الهجرة عام ٢٠٠٢. ووفقاً للبيانات كان الميل إلى الهجرة أعلى بين المجموعة السكانية ذات التعليم العالي والمحددة بالحصول على درجة البكالوريوس أو أعلى - مقارنة بالمجموعة الأقل تعليماً. كما أن أكثر من ٢.٦٪ من كل اليهود الجامعيين المتزوجين بين سن ٢٥-٤٠ سنة في العام ١٩٩٥ قد تم تعريفهم من قبل المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٢ على أنهم مهاجرين، مقارنة بحوالي ١.١٪ فقط من ذوي التعليم الأقل. كما تزداد الظاهرة وضوحاً بين المهاجرين الجدد. فمن بين المهاجرين في الفئة العمرية ٢٥-٤٠ سنة غادر حوالي ٤.٦٥٪ من ذوي التعليم العالي البلاد أثناء تلك الفترة مقارنة بحوالي ٢٪ فقط من ذوي التعليم الأقل. تتفق النتائج مع مزاعم أن السياسات الاجتماعية الاقتصادية في إسرائيل تدفع ثمناً باهظاً بسبب تشجيعها لكثير من أفضل وأمع مواطنيها على مغادرة البلاد.

مقدمة:

تفحص الدراسة الحالية أنساق الهجرة من إسرائيل. وبشكل خاص فإنها تصنف المهاجرين بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢ حسب مستوى التعليم والعمل والدخل والحالة الأسرية وعدد السنوات في البلاد. كما تقوم على أساس التعداد العام للسكان عام ١٩٩٥ والذي يشمل مؤشراً لحالة هجرة كل فرد عام ٢٠٠٢. ووفقاً للبيانات كان الميل إلى الهجرة أعلى بدرجة ملحوظة بين المجموعة السكانية ذات التعليم العالي والمحددة بالحصول على درجة البكالوريوس أو أعلى - مقارنة بالمجموعة الأقل تعليماً^(١).

(١) اتفاقاً مع هذه الدراسة، وجد اتحاد المصنعين أن حوالي ثلث مديري المشروعات الشباب في الاتحاد سينقلون جزءاً من أنشطتهم الإنتاجية للخارج وعلاوة على الحاجة إلى القرب من الأسواق المستهدفة فقد ذكر مديروا المشروعات أن الأسباب الأساسية لنيّتهم في نقل جزء من أعمالهم للخارج هو تكلفة العمالة والموقف السياسي واللوائح المعقدة والإضرابات في الموانئ (أجرى البحث معهد ميدجام للبحوث).

وفي نوفمبر ٢٠٠٣ قدرت وزارة الاستيعاب أن حوالي ٧٥٠ ألف إسرائيلي يعيشون بالخارج وبشكل سائد في الولايات المتحدة وكندا وهو ما يشكل حوالي ١٢,٥% من إجمالي تعداد اليهود في إسرائيل. وتوضح الدراسة الحالية أن مشكلة الهجرة أكثر خطراً بكثير مما أوضحتها البيانات السابق نشرها والتي ركزت على مدى الهجرة والدول المهاجر إليها ودوافع الهجرة. وتؤكد نتائج الدراسة الحالية أن المهاجرين ليسوا عينة ممثلة للتعداد العام للسكان. فنسبة الأفراد ذوي التعليم الجيد من بين المهاجرين أعلى بكثير من نسبتهم إلى التعداد العام للسكان.

علاوة على ذلك، ووفقاً لتقرير المكتب المركزي للإحصاء في سبتمبر ٢٠٠٥، فإن هناك زيادة ملحوظة في أعداد المهاجرين مقارنة بالسنوات الثلاثة السابقة. ووفقاً للتقديرات الحديثة فإن أعداد الأفراد الذين غادروا البلاد في ٢٠٠٥ يتجاوز ٢٥ ألف نسمة. وبالمقارنة مع ذلك فقد غادر حوالي ١٩ ألف شخص إسرائيل في الأعوام الثلاثة السابقة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤.

والنتائج مقلقة جداً فيما يتعلق بالمهاجرين من الاتحاد السوفيتي فكثير من المتعلمين من هذه الفئة غادروا البلاد للغرب ومن المدهش أن الهجرة العكسية رجوعاً إلى روسيا أصبحت منتشرة هي الأخرى. وروسيا، رغم كونها دولة شديدة الفقر مقارنة بإسرائيل، إلا أنها تتيح لمواطنيها المتعلمين الاستمتاع بمستوى معيشي أعلى مقارنة بإسرائيل. كما أن سوق العمل في روسيا مرن والقطاع العام صغير كما أن سياسات السوق الحرة أدت للتنافس على الخريجين الشباب الموهوبين.

وفي السنوات الأخيرة الماضية لفتت الهجرة الدولية للعمال المتعلمة -استنزاف العقول- الانتباه في البحوث الاقتصادية الأكاديمية وفي الصحافة. وقد أدى الطلب المتزايد على العمالة الماهرة إلى زيادة الانفتاح على سياسات الهجرة لكثير من الدول المتقدمة، خصوصاً العمالة ذات التعليم الأرقى وقد لاحظت الكثير من الدراسات زيادة ملحوظة في مدى الهجرة بين المتعلمين خلال عقد التسعينات من القرن الماضي. كما أن التطورات في مجال التكنولوجيا، والتي ترافقت من انخفاض معدلات الإنجاب أدت لتحذير في دول مثل كندا، وبريطانيا، وألمانيا، والتي أجرت كلها تعديلات على سياسات الهجرة لجذب المزيد من العمالة^(١). وعلى سبيل المثال كانت ألمانيا تقليدياً

(١) Docquier, Lohest & Marfouk (2005).

تقدم فرصاً أقل أمام الهجرة الدائمة إليها ولكنها انفتحت حالياً بشكل ملحوظ أمام المهاجرين ذوي التعليم الأرقى في المهن التي عليها طلب متزايد مثل برمجة الحواسيب.

وهجرة خريجي الجامعات من إسرائيل هي جزء من ظاهرة دولية يبدو أنها في تزايد. وقد سهلت ثورة المعلومات البحث عن العمل والسفر للخارج بل أنها كذلك خفضت من تكلفة الاتصال بالأقارب والأصدقاء في الوطن من خلال تكنولوجيا الاتصال الرخيصة. وكنتيجة لذلك فإن هجرة خريجي الجامعات في أوروبا قد ارتفعت بشدة خلال الخمسة عشر عاماً الماضية^(١). وقد تزايد إجمالي المهاجرين إلى دول OECD - والتي في أغلبها الأعم دول متقدمة - بنسبة ٦٤٪ خلال العقد بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. وكانت الزيادة أكبر للمهاجرين من الدول الأقل تقدماً - في الأغلب من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٩٣٪) وأفريقيا (١١٣٪)^(٢).

ورغم أنها أغنى من إسرائيل إلا أن إيطاليا تمثل استثناء بين الدول المتقدمة من حيث أنها تعرض أنساقاً للهجرة شبيهة بأنساق إسرائيل وتعاني من استنزاف حاد للعقول. وفي نهاية تسعينات القرن الماضي فقدت إيطاليا أكثر من ٣٪ من إجمالي خريجها الجامعيين كل عام. وعلى عكس إيطاليا وإسرائيل تتمتع باقي الدول المتقدمة بتوازن إيجابي في استيعاب المهاجرين المتعلمين مع كون أعداد المهاجرين إليها أكبر من أو على الأقل مساوية، لأعداد المهاجرين منها^(٣).

وكما هو الحال في إسرائيل يتشكل سوق العمل الإيطالي على يد المؤسسات التي تحمي العمالة الموظفة لدرجة تضر بالباحثين عن عمل. ويصح ذلك أيضاً بالنسبة للقطاعات التي توظف العمالة المتعلمة والتي تؤثر على خريجي الجامعة الجدد بشكل خاص حيث يصعب عليهم إيجاد عمل بمرتبات تنافس بديلاتها في خارج سوق العمل المحلية. ويعاني الشباب المتعلم في إيطاليا من قلة التنافس في سوق العمل في حين أن الالتحاق بالعمل غالباً ما يتم على أسس من الاتصالات الشخصية والعائلية وليس القدرة^(٤). ورغم أنهما يمثلان جزءاً من العالم المتقدم، إلا أن إسرائيل وإيطاليا تظهران أنساقاً من الهجرة تشبه كثيراً أنساق الدول الفقيرة.

(١) Becker et al (2003).

(٢) Docquier, Lohest & Marfouk (2005).

(٣) Ibid.

(٤) Soro-Bonmati (2001) and Checchi et al (1999).

وتجدر ملاحظة أن الأدبيات الاقتصادية قد أوضحت أن استنزاف العقول قد يكون ذو تأثير إيجابي على الاقتصاد من خلال حث استثمارات التعليم. فالحصول على التعليم في الدول النامية يعتبر ك شراء تذكرة يانصيب للهجرة. وبعبارة أخرى عندما يكون هناك استنزاف للعقول فقد ينشأ موقف يكون فيه لاستنزاف العقول هذا أثر إيجابي على العدد الإجمالي للخريجين في الاقتصاد^(١).

إلا أن "تشيف" (٢٠٠٥) قد أوضح أن احتمالية أن يكون التأثير الإيجابي غير المباشر لاستنزاف العقول أعلى من التأثير السلبي المباشر له هي احتمالية منخفضة جداً. ويصعب تخيل أنه في سياق الاقتصاد الإسرائيلي، والذي يتميز بإعجاب عالي التعليم وسهولة الالتحاق بمؤسسات التعليم المعانة يمكن أن يكون لفرص الهجرة أي تأثير دال على قرار الحصول على التعليم.

وتعتبر الأعباء الضريبية المفروضة في إسرائيل على الشريحة العليا من توزيع الدخل هي من بين أعلى الشرائح في العالم^(٢). وفي نفس الوقت غالباً ما يتنافس الساسة في تقديم إعفاءات ومكاسب ضريبية للقطاعات الأقل إنتاجاً في الاقتصاد. تلك العوامل، إلى جانب أن ارتفاع مستوى الأجور، يغري الشباب بالبحث عن مستقبل مهني في دول أخرى.

ويقدم النظام الجامعي في إسرائيل مثلاً تعليمياً حول كيف أن نظام الضرائب وعدم مرونة العمل وأسلوب التعامل الاشتراكي مع السياسة الاقتصادية كلها تشجع ألمع العقول في المجال الأكاديمي على ترك البلاد وذلك من خلال تفويض سلطة جامعة لاتحادات العمال، والتي تناضل من أجل مساواة الأجور بين العاملين بدلاً من ترك المرتبات تعكس الإنجازات والبدائل في سوق العمل الدولية. وبسبب الفروق المهولة في المرتبات فإن الشباب الموهوب الذي يغادر إلى أوروبا والولايات المتحدة للحصول على درجة الدكتوراه غالباً ما يرفض عروضاً بالعودة إلى الجامعات الإسرائيلية بمجرد الانتهاء من دراستهم رغم تفضيله للعيش في إسرائيل. وفي الولايات المتحدة، فإن قوى

(١) Beine, Docquier & Rapoport (2001), Mountford (1997) and Vidal (1998).

(٢) أوضح مواف ويفراخ (٢٠٠٦) أن هذا العبئ الضريبي في إسرائيل (بعد خصم مصاريف التحويل) على شريحة توزيع الدخل بين تعداد الفئة العمرية العاملة يعتبر أكبر كثيراً مقارنة بدول OECD.

السوق والتنافس على مناصب المحاضرين/الباحثين الممتازة هي ما يحدد المرتبات. وتقوم مرتبات الجامعات على أساس التعاقدات الشخصية وبالتالي فالفروق بين أجور الأساتذة يعكس الفروق في إنجازاتهم والفروق في الاحتياجات لمجالات تخصصهم. وعلى سبيل المثال فإن الأستاذ "النجم" في مجال ما عليه طلب كبير (كالاقتصاد أو إدارة الأعمال أو القانون أو الطب) غالباً ما يتقاضى مرتباً يمثل أربعة أو خمسة أضعاف مرتب باحث نابه في مجال غير مطلوب مثل الأدب الإنجليزي مثلاً. وعلى العكس فالمرتبات في إسرائيل متساوية عبر مختلف التخصصات وتحدد وفق الرتبة والتثبيت الوظيفي. تلك السياسة تؤدي إلى الفصل التام بين الإنجاز والمرتب في إسرائيل. وبالتالي فرغم أن البعض قد يجادل أن انخفاض مستوى عدم المساواة في النظام الإسرائيلي مقارنة بالنظام الأمريكي هو نعمة وليس نقمة إلا أن نتيجة تلك السياسة تترك إسرائيل خالية من بعض التخصصات حيث لا تتمكن من جذب واستبقاء الباحثين الأكثر إنتاجية في إسرائيل.

وعلى سبيل المثال فإن الجمع بين انخفاض المرتبات وارتفاع الأعباء الضريبية يؤدي إلى أن تكون بداية صافى دخل ٢٠٠٠ دولار في الشهر بالجامعات الإسرائيلية. ويمكن لنفس المحاضر الشاب أن يحقق مرتباً يتجاوز ٥٠٠٠ دولار شهرياً في السوق الأمريكي إذا كان مختصاً في الاقتصاد وما قد يتجاوز ٨٠٠٠ دولار شهرياً إذا كان باحثاً مالياً في إحدى مدارس إدارة الأعمال. علاوة على ذلك تتسع فجوة الأجور بشدة على مدار الزمن بالنسبة للأكاديميين الناجحين مما يخلق إغراءً تصعب مقاومته حتى لمن يفضلون العيش في إسرائيل لأسباب شخصية. ومن خلال جعل الأجور تنافسية بشكل يرتبط بالقدرة على الإنتاج فإن النظام الأمريكي يحقق نجاحات تفوق بكثير ما يمكن لنظيره الإسرائيلي أن يصل إليه.

وعلى مر التاريخ، كانت سياسات الأجور في إسرائيل مماثلة لنظيراتها في الدول الأوروبية التي فقدت هي الأخرى الكثير من أفضل باحثيها لصالح الولايات المتحدة. وعلى عكس إسرائيل فإن معظم تلك الدول قد وجدت الطريقة المثلى لاستعادة أفضل باحثيها للعودة للوطن مرة أخرى. وبعبارة بسيطة فقد بدأت تلك الدول في دفع مرتبات تنافس ما يدفعه السوق الدولي. وكانت بريطانيا هي الأنجح بين كل تلك الدول ولكن النظم الاقتصادية في قلب أوروبا، كما في ألمانيا وفرنسا وغيرها، قد

وجدت هي الأخرى طرفاً لتعويض الفاقد في أفضل باحثيها وكبح جماح الهجرة للولايات المتحدة. وإذا لم تتضافر جهود قادة الجامعات والحكومة في إسرائيل للبحث عن حل جذري لتلافي النموذج الاشتراكي في التعليم العالي فإن النتيجة ستكون استمرار هجرة العلماء من البلاد واستمرار تدهور الكثير من مجالات البحوث.

وحتى في السوق التنافسية للقطاع الخاص، حيث تتحدد الأجور وفق القوى التنافسية للعرض والطب، فإن ارتفاع الضرائب مقارنة بالولايات المتحدة - وهي المستقر الأساس لكثير من المهاجرين الإسرائيليين - تدفع المتعلمين والموهوبين الإسرائيليين إلى مغادرة وطنهم. فالموظف عالي التقنية الذي يتقاضى مرتب ٢٠ ألف شيك شهرياً بالكاد يستطيع إعالة أسرته حيث أن نصف مرتبه وقرابة ثلثي دخله العام تذهب إلى الضرائب المختلفة مثل ضريبة الدخل والتأمين القومي وضريبة الصحة وضريبة المبيعات ورسوم التراخيص ومعدلات البلديات وتراخيص التلفزيون وغيرها. ويعد موقفه هذا أفضل بكثير من موقف المتعطل عن العمل أو من الشخص الذي يتقاضى أجراً أقل ولكن في كثير من الحالات سوف يستغل فرصة خيار الهجرة ويحسن مادياً من مستوى معيشته (بل ويحصل على ميزة إضافية من الإعفاء من خدمة الاحتياط بالجيش كجزء من الصفقة).

النتائج:

في هذا القسم سنعرض أهم النتائج المستقاة من قاعدة بيانات التعداد العام لسكان إسرائيل لعام ١٩٩٥ وتعريف المكتب المركزي للإحصاء للمهاجرين لعام ٢٠٠٢. إلا أننا سنبدأ في البداية بعرض نتائج مختصرة من التعداد العام الأمريكي لعام ٢٠٠٠ والتي ترتبط بحوالي ٥٪ من سكان الولايات المتحدة. تم طرح أسئلة على كل مستجيب للتعداد من بينها دولة الميلاد والوضع التعليمي. وللحصول على تقديرات حول مدى الهجرة من إسرائيل للولايات المتحدة، وبالتحديد مدى استنزاف العقول مقارنة بباقي الدول قمنا بالتركيز على الفئة العمرية ٣٠-٥٠ سنة. ولأسباب عديدة كان إجمالي (عدد المهاجرين في سن ٣٠-٥٠ سنة بالجدول) منخفضاً جداً بالمقارنة بمختلف تقديرات أعداد المهاجرين للولايات المتحدة. وكما سبق وقلنا فقد شملت العينة من هم

في سن ٣٠-٥٠ سنة فقط. علاوة على ذلك فنسبة كبيرة من المهاجرين قد هاجروا بشكل غير شرعي ومن ثم يتجنبون أن يصبحوا جزءاً من عينة بحثية أو يميلون إلى عدم الإبلاغ الصحيح عن الوضع (رغم أن مكتب التعداد يقدم ضمانات مؤكدة أن البيانات المجموعة لن تصل إلى سلطات الهجرة) كذلك فإن كثير من تقديرات المهاجرين بالولايات المتحدة تشمل إسرائيليين متوفيين. والأهم من ذلك أن نسبة كبيرة من المهاجرين من إسرائيل لم يولدوا أصلاً في إسرائيل ومن ثم لن يذكروا إسرائيل على أنها دولة الميلاد وهو ما يشكل أساس المقارنة. إلا أن الهدف من استخدام البيانات من تعداد الولايات المتحدة هو تقديم مقارنة مع دول أخرى وليس تقييم المدى الإجمالي للهجرة. وبعبارة أخرى فإن الأرقام في الأعمدة المعنونة "مهاجرون لكل ١٠ آلاف مقيم" و"مهاجرون من خريجي الجامعات لكل ١٠ آلاف مقيم" يجب أن لا تؤخذ على محمل أكثر من كونها فهارس للمقارنة بين الدول.

وبسبب حقيقة أن النسبة الكبرى من المهاجرين من إسرائيل لم يولدوا بها في الأساس، على عكس الوضع في دول أخرى، فإن الفهارس المقارنة تؤدي إلى انحراف دال، كما أن مدى الهجرة من إسرائيل أكبر فعلياً من ذلك. وهناك انحراف آخر في البيانات في الاتجاه الآخر وينبع من حقيقة أن الإبلاغ في التعداد العام للولايات المتحدة لا يميز بين الإسرائيليين والفلسطينيين في حين أننا ذكرنا في القاسم المشترك مواطني إسرائيل فقط لأن حجم الهجرة للولايات المتحدة بين الفلسطينيين قليل بدرجة ملحوظة وفقاً لعدد كبير من التقديرات مقارنة بالإسرائيليين. ومن ثم فإن إدراج تعداد الفلسطينيين في القاسم المشترك لا يجب أن يؤدي إلى أي تغير دال في النتائج.

جدول (١) فهرس الهجرة الأمريكي

خريجي الجامعات المهاجرين لكل ١٠ آلاف مقيم	المهاجرون لكل ١٠ آلاف مقيم	تعداد دولة المنشأ	عدد خريجي الجامعات	نسبة خريجي الجامعات	عدد المهاجرين بين ٣٠-٥٠ سنة	دولة المنشأ
٩,٩٣	١٩,١٤	٥,٣١٨,٨٥٤	٥,٣٢٩	%٥٢	١٠,٢٧٥	الدنمارك
٨,٦٨	١٥,٨٠	٥,١٧٢,٠٣٣	٤,٤٨٧	%٥٥	٨,١٧٠	فنلندا
٩,٥٤	١٧,٤٢	٥,١٨٣,٥٤٥	٤,٩٤٣	%٥٥	٩,٠٣٠	النرويج
١٠,٨٠	١٩,٣٥	٨,٨٧٦,٧٤٤	٩,٥٨٤	%٥٦	١٧,١٧٤	السويد
٢١,٥١	٥١,٤٧	٥٩,٧٨٨,٠٠٢	١٢٨,٦٠٠	%٤٢	٣٠٧,٦٩٤	المملكة المتحدة
٤٩,٠٠٩	١٤٣,٩٠	٣,٨٨٣,١٥٩	١٩,٠٦١	%٣٤	٥٥,٨٧٧	أيرلندا
٦,٢٣	١١,٧١	١٠,٢٧٤,٥٩٥	٦,٣٩٧	%٥٣	١٢,٠٣٤	بلجيكا
٧,٠٨	١٤,٩٣	٥٩,٧٦٥,٩٨٣	٤٢,٣٢٣	%٤٧	٨٩,٢١٣	فرنسا
١٠,٣٩	٢١,٣٦	١٦,٠٦٧,٧٥٤	١٦,٦٩١	%٤٩	٣٤,٣١٨	هولندا
١٤,١١	٢٣,٦٩	٧,٣٠١,٩٩٤	١٠,٣٠٠	%٦٠	١٧,٢٩٥	سويسرا
١٨,١٩	٦٦,٥٣	١٠,٦٤٥,٣٤٣	١٩,٣٦٦	%٢٧	٧٠٠,٨٢٥	اليونان
٦,٨٥	٢٥,٦١	٥٧,٧١٥,٦٢٥	٣٩,٥٣٢	%٢٧	١٤٧,٧٨٩	إيطاليا
٩,٦٢	٩٩,٢١	١٠,٠٨٤,٢٤٥	٩,٧٠٠	%١٠	١٠٠,٠٤٤	البرتغال
٤,٥٠	١١,٦١	٤٠,٠٧٧,١٠٠	١٨,٠٢٠	%٣٩	٤٦,٥٤٦	أسبانيا
٨,٤٢	١٩,٥١	٨,١٦٩,٩٢٩	٦,٨٧٧	%٤٣	١٥,٩٣٦	النمسا
٨,٠٢	١٩,٤٩	١٠,٢٥٦,٧٦٠	٨,٢٣٠	%٤١	١٩,٩٩٠	تشيكوسلوفاكيا
١٧,٤٣	٥١,٥٥	٨٣,٢٥١,٨٥١	١٤٥,١٣٠	%٣٤	٤٢٩,١٥٨	ألمانيا
٧,٩١	٢٠,٣٥	١٠,٠٧٥,٠٣٤	٧,٩٦٩	%٣٩	٢٠,٤٩٨	المجر
١٢,٣٢	٤٥,٧٦	٣٨,٦٢٥,٤٧٨	٤٧,٥٨٧	%٢٧	١٧٦,٧٣٧	بولندا
٩,٣٥	٢١,٦٤	٢٢,٣١٧,٧٣٠	٢٠,٨٧٧	%٤٣	٤٨,٢٩٤	رومانيا
٩,٨٨	١٨,٧٢	١٤٤,٩٧٨,٥٧٣	١٤٣,٢٠٢	%٥٣	٢٧١,٣٦٤	الاتحاد السوفيتي/روسيا
٣,٠٢	٥,٥٢	١,٢٨٤,٣٠٣,٧٠٥	٢٨٧,٣٠٠	%٥٥	٧٠٩,٤١٥	الصين
٨,٥٨	١٧,٧٦	١٢٦,٩٧٤,٦٢٨	١٠٨,٩٨١	%٤٨	٢٢٥,٤٨٤	اليابان
٢٤,٥٤	٥٥,١١	٧٠,٥٤٨,١٩٥	١٧٣,١٢٨	%٤٥	٣٨٨,٧٨٣	كوريا
٣,٢١	٩,٢٧	٦٢,٣٥٤,٤٠٢	١٩,٩٨٧	%٣٥	٥٧,٧٧٣	تايلاند
٤,١٣	٦,٣٨	١,٠٤٥,٨٤٥,٢٢٦	٤٣٢,٠٣٧	%٦٥	٦٦٧,٤٣٤	الهند
٤١,٤٥	٩٥,٥١	٦,٠٢٩,٥٢٩	٢٤,٩٤٤	%٤٣	٥٧,٥٨٩	إسرائيل/فلسطين
٢,٦٧	٥,٨٩	٦٧,٣٠٨,٩٢٨	١٧,٩٧٤	%٤٥	٣٩,٦٤٩	تركيا

❖ تشمل إنجلترا وسكوتلاند وويلز

وقد اهتمنا بعدد (٢٨) دولة يأتي منها معدل عال من الهجرات للولايات المتحدة وقد أدرجنا كذلك الاقصاديات الأوروبية التي تشكل أساساً أفضل للمقارنة مع إسرائيل بشكل أفضل من الدول الأكثر فقراً^(١). ومن هذه العينة فإن الفهرس المتوسط

(١) وفقاً لدراسة كارينجتون وديتربجياتشي (١٩٩٩) فإن المهاجرين من الدول النامية يتميزون بالفعل بمستويات عالية من التعليم (وهو من الواضح أنه انعكاس لسياسة الهجرة الأمريكية فيما يتعلق بتلك الدول).

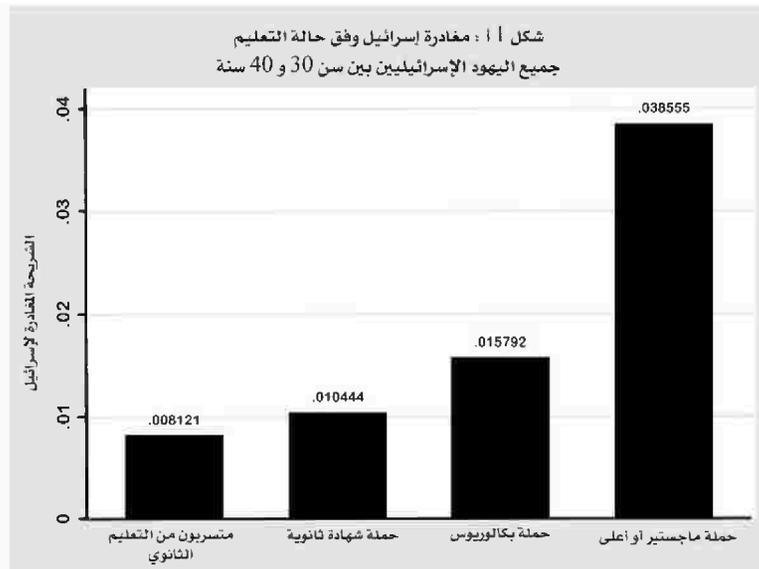
لمدى الهجرة هو ٣٢,٣٦ في حين أن فهرس إسرائيل كان أعلى بثلاثة أضعاف تقريباً : ٩٥,٥١. وهناك دولتان فقط تتمتعان بفهرس أعلى وهما أيرلندا (١٤٣,٩) والبرتغال (٩٩,٢١). وعند فحص فهرس هجرة خريجي الجامعة -خريجون عند الهجرة أو متعلمون بالولايات المتحدة- كان متوسط الفهرس ١٢,٤١ في عمود "خريجي جامعة مهاجرون لكل ١٠ آلاف مقيم" وكان فهرس إسرائيل أكبر بكثير من ثلاثة أضعاف حيث وصل إلى ٤١,٤٥. ذلك يضع إسرائيل في مرتبة أعلى من البرتغال ويخفف الهوة بينها وبين أيرلندا بقدر كبير (٤٩,٠٩). وإذا أخذنا في الاعتبار الانحراف النابع من حقيقة أن كثيراً من المهاجرين الإسرائيليين لم يولدوا في إسرائيل فمن العدل أن نفترض أن إسرائيل هي رقم واحد فيما يتعلق بفقدان مواطنيها المتعلمين لصالح الولايات المتحدة.

ولفهم العوامل المؤثرة في الهجرة من إسرائيل، بشكل يتفق خصيصاً وخط البحث الحالي وهو قياس استنزاف العقول الإسرائيلية، فقد ركزنا على البيانات الخاصة بالدخل والتعليم والتوظيف وميزنا بين المهاجرين الجدد والمهاجرين المتأصلين والإسرائيليين المولودين بإسرائيل. وكان الهدف العام هو المقارنة المحضة: فحص معدلات الهجرة المختلفة ومقارنتها بمختلف الفئات السكانية، وخصوصاً وفق مستوى التعليم. ولم تحدث أي محاولة لتحسين تقديرات المكتب المركزي للتعداد فيما يتعلق بمدى الهجرة السنوية وهو قرابة ١٩ ألف في العام خلال السنوات القليلة الماضية وحوالي ٢٥ ألف لعام ٢٠٠٥. والإسهام الأساس لهذه الدراسة هو توفير مفهوم أكثر شمولاً لتكوين من يختارون الهجرة.

كما سبق وقلنا فإن أساس البيانات هو تعداد إسرائيل ١٩٩٥ والذي تم دمجه مع متغيرات إضافية تشير إلى حالة الهجرة عند كل مستجيب حسب تعريف المكتب للإحصاء ٢٠٠٢. ويعرف المهاجر على أنه مواطن إسرائيلي أقام بالخارج على الأقل ٣٥٦ يوماً متتالية ولا يبقى في إسرائيل، في حالة عودته إليها، أكثر من ٩٠ يوماً (أي أنه لم ينتقل عائداً للعيش في إسرائيل ولكنه كان في زيارة فقط). ويوضح شكل (أ) معدل الهجرة من إسرائيل في الفئة العمرية من ٤٠-٣٠ سنة وفق مستوى التعليم. وقد ركزنا على الفئة فوق ٣٠ سنة لنزيل من العينة معظم السكان الذين لا يزالون في مرحلة التعليم. وكذلك لتجنب إدراج الشباب الذين يسافرون بعد الانتهاء من الخدمة

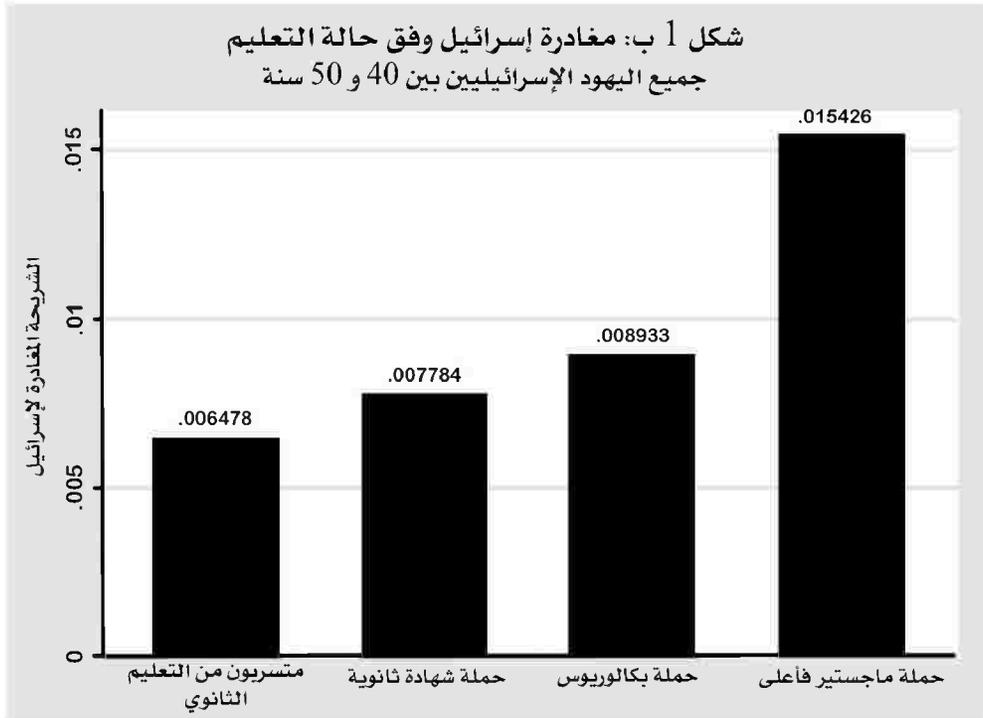
العسكرية الإجبارية للخارج لفتترات تتجاوز العام ويعرفون كذلك على أنهم مهاجرون. كذلك سنرى لاحقاً أن معظم أولئك الأشخاص يتخذون قرار الهجرة قبل سن ٤٠ سنة. علاوة على ذلك، فمن المهم أن نلاحظ أن الفئة العمرية ٣٠-٤٠ سنة هي فئة حساسة للمجتمع الإسرائيلي حيث أنها الفئة التي استفادت من خصم ضريبي كبير على التعليم ولكنها تحرم المجتمع الإسرائيلي من الاستفادة بتلك الخصومات من خلال السعي وراء العمل بالخارج ودفع الضرائب كلياً لدولة أخرى.

يوضح شكل (أ) أن التعليم له تأثير دال على مدى الهجرة. فخلال الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٢ كان معدل الهجرة بين حملة الشهادة الثانوية (دون درجة جامعية) أعلى قليلاً من ١٪ في حين أنه بالنسبة للفئة التي لم تكمل دراستها الثانوية كان حوالي ٨٪. بعبارة أخرى معدل الهجرة بين حملة الشهادة الثانوية كان أعلى بمقدار ٢٨,٦٪ منه لدى غير المنتهين من الدراسة الثانوية. كان الفرق أعلى طردياً بقدر كبير بين حملة المؤهلات الجامعية وحملة الشهادة الثانوية. حيث أن حوالي ١,٥٨٪ من تلك الفئة قد هاجروا -٥١٪ أعلى من المعدل بين حملة الشهادة الثانوية فقط. ويرتفع المعدل بشكل دال بين حملة الماجستير فأعلى. أكثر من ٣,٨٪ من تلك الفئة هاجروا خلال نفس الفترة الزمنية- بمعدل أعلى ٢,٥ ضعف من حملة البكالوريوس فقط وأكثر ٣ أضعاف من حملة الشهادة الثانوية وأكثر ٤,٥ ضعف المتسربين من المدارس الثانوية.

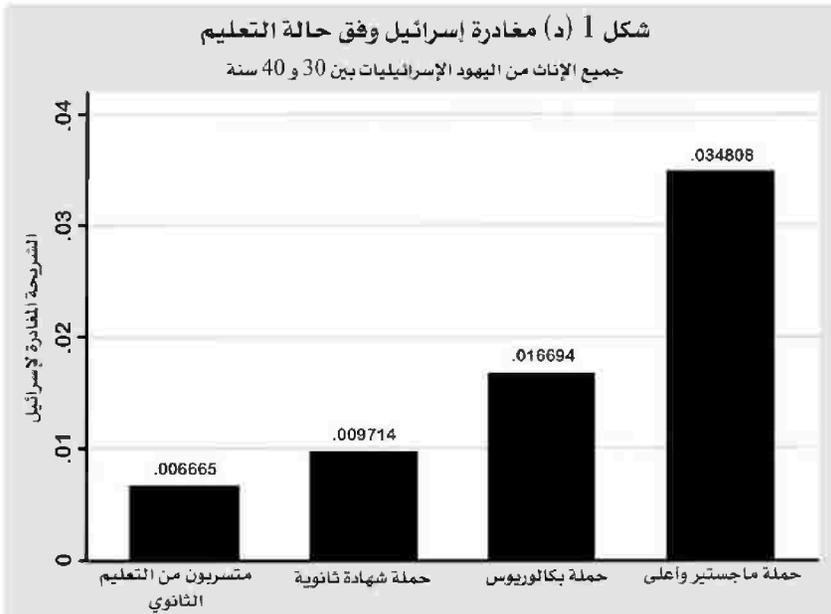
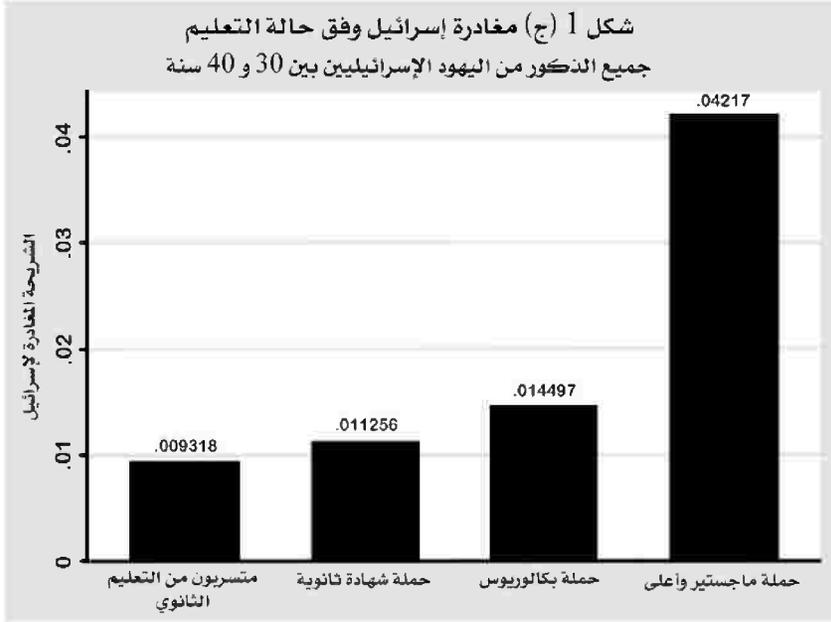


وقد يقلق المرء من أن المحدد المختار للهجرة قد يخلق انحرافاً يؤدي صورياً إلى زيادة معدلات هجرة المتعلمين. ففي الفئات المتعلمة من الشائع السفر للخارج لعام أو اثنين لأسباب من الإجازات الأكاديمية أو التعيين المؤقت بالخارج من الشركات الخاصة أو الوكالات الحكومية ... إلخ. تلك الرحلات المطولة ستعرف من المكتب المركزي للإحصاء على أنها هجرات في كثير من الحالات رغم عدم وجود أي نية للهجرة. وبالتالي فمن الممكن أن تكون الفروق بين الفئات المتعلمة مضللة. إلا أننا حصلنا على نسق شديد الشبه بذلك في البيانات عند تضيق تعريف المهاجر ليشمل المواطن الإسرائيلي المغادر للبلاد لعامين بدلاً من عام واحد، رغم أن المستويات الإجمالية للهجرة كان أقل لجميع فئات التعليم في ظل التعرف البديل. واستمر النسق في الظهور حتى مع تضيق التعريف ليشمل ثلاثة أعوام خارج البلاد.

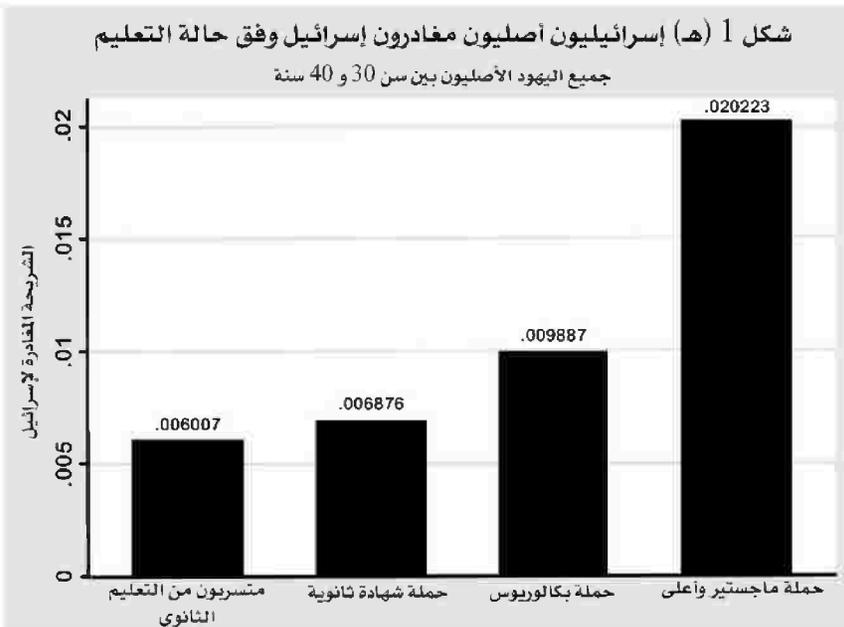
ويوضح شكل (ب) معدلات الهجرة للفئة العمرية ٤٠-٥٠ سنة وفق حالة التعليم. وكما هو متوقع فالعدد كان أقل بل إن هناك تساوي محدد بين الفروق النسبية بين الفئات. إلا أن الأساسي -التأثير القوي للتعليم على الهجرة- ظل دون تغير.



ويوضح الشكلان (اج) و (اد) تقسيم الفئة العمرية ٣٠-٤٠ سنة حسب الجنس أو النوع. لم تختلف أنساق الهجرة بشكل دال بين الرجال والنساء رغم حقيقة أنه بعيداً عن حملة البكالوريوس فإن النسبة كانت أقل بين النساء.



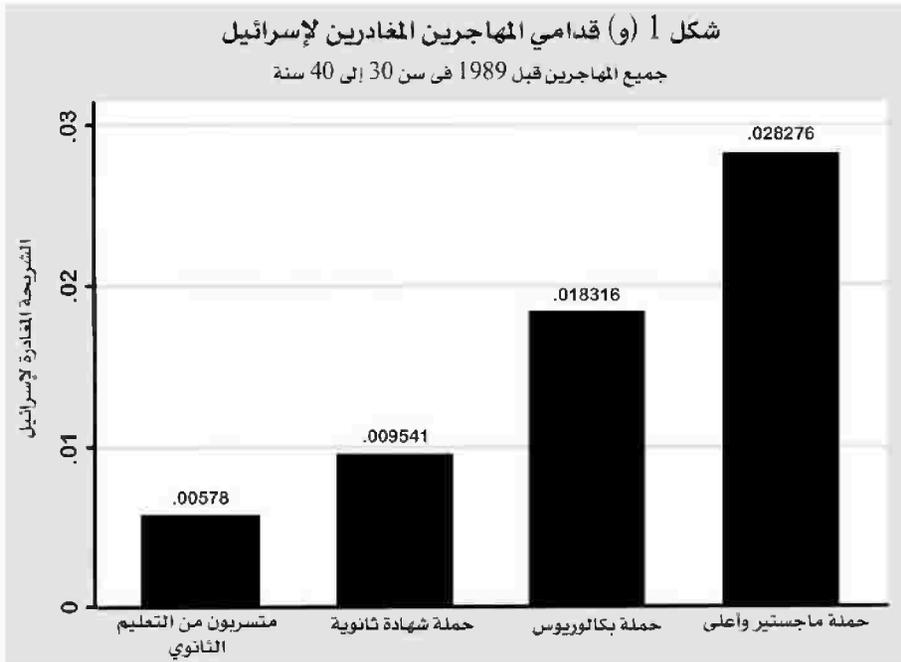
وإذا قصرنا العينة على المولودين في إسرائيل (شكل ١ هـ) فإن معدل الهجرة في هذه الفئة أقل بالمقارنة بالمجموعة التي تشكل المهاجرين الجدد والقدامى إلى إسرائيل. وكما هو متوقع أن عدد الخريجين من غير المولودين في إسرائيل أعلى بين المهاجرين إلى إسرائيل مقارنة بالمولودين فيها. ومن بين المولودين في إسرائيل حوالي ٠,٦٪ من المتسربين من التعليم الثانوي غادروا البلاد خلال الفترة الزمنية قيد البحث مقارنة بحوالي ٠,٦٩٪ من حملة الشهادة الثانوية أي أنها كانت أعلى ١٤,٥٪ من المتسربين. ويتزايد المعدل إلى حوالي ١٪ من المولودين في إسرائيل من حملة الشهادات الجامعية. وبعبارة أخرى فإن الفرق بين حملة المؤهلات الجامعية وحملة الشهادة الثانوية فقط كان حوالي ٤٤٪. وكانت معدلات الهجرة أعلى قليلاً من ٢٪ بين حملة الماجستير وهو ما كان أعلى بمعدل الضعف وأكثر من حملة المؤهلات الجامعية فقط وثلاثة أضعاف من فئة حملة الشهادة الثانوية والمتسربين من التعليم الثانوي. أي أن نسق الهجرة بين المولودين في إسرائيل بالنسبة لمستوى تعليمهم يتشابه كثيراً مع العينة ككل ولكن المقدار كان أقل بشكل دال وحتى الفروق بين المجموعات كانت أقل قليلاً.



يفحص شكل (١ و) أنساق الهجرة وفق حالة التعليم بين المهاجرين القدامى (مهاجرون حتى عام ١٩٨٩) أو الذين قضاوا في البلاد على الأقل خمس سنوات حسب تعداد ١٩٩٥.

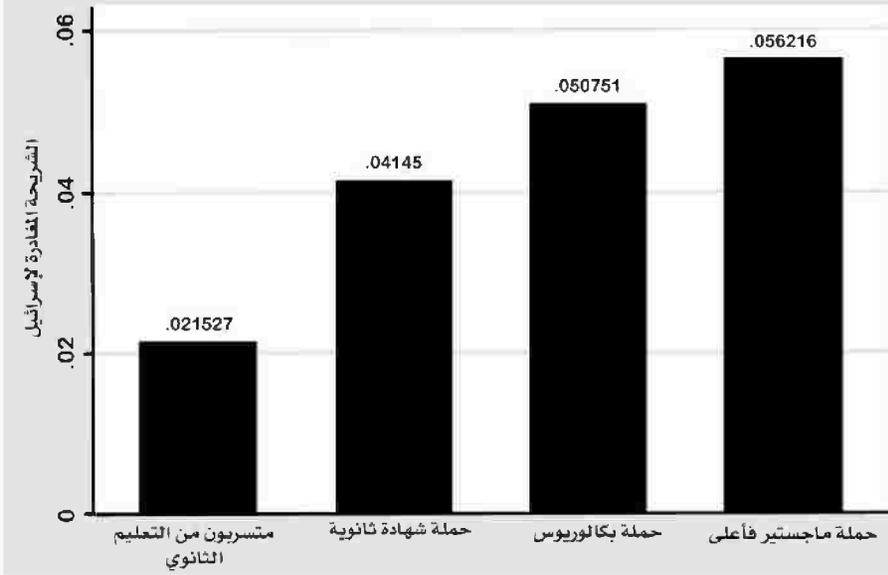
ومرة أخرى فالعلاقة بين الميل للهجرة ومستوى التعليم تتشابه مع النسق الملاحظ في داخل مجموعة الإسرائيليين المولودين في إسرائيل. إلا أن المقدار أعلى مقارنة بالإسرائيليين المولودين في إسرائيل - أعلى بين ٣٨٪ و ٨٥٪. (والاستثناء الوحيد هو المتسربين من التعليم الثانوي حيث لم تظهر فروق دالة في معدل الهجرة بين الإسرائيليين المولودين في إسرائيل والمهاجرين قبل عام ١٩٨٩ في فئة المتسربين من التعليم الثانوي).

يوضح شكل (أ ز) أنساق الهجرة وفق مستوى التعليم بين المهاجرين الجدد لإسرائيل: من انتقلوا إلى إسرائيل بعد عام ١٩٨٩. يظهر النسق عبر مستويات التعليم معدلات زيادة مألوفة للهجرة للفئات الأرقى تعليماً ولكن النتيجة المذهلة لشكل (١ ز) هي أن مقدار الظاهر على الأقل يساوي الضعف في كل مجموعة بالمقارنة بالمولودين في إسرائيل (شكل ١ هـ). وكنتيجة لذلك فإن هذا الشكل يقترح نسقاً إشكالياً حيث أن أكثر المهاجرين إلى إسرائيل إنتاجية لا يبقون سوى لفترة وجيزة ثم يخلفون وراءهم المهاجرين الأقل قدرة والذين يشكلون عبئاً على نظام الرفاهية الاجتماعية.



شكل 1 (ز) مهاجرون جدد مغادرون لإسرائيل

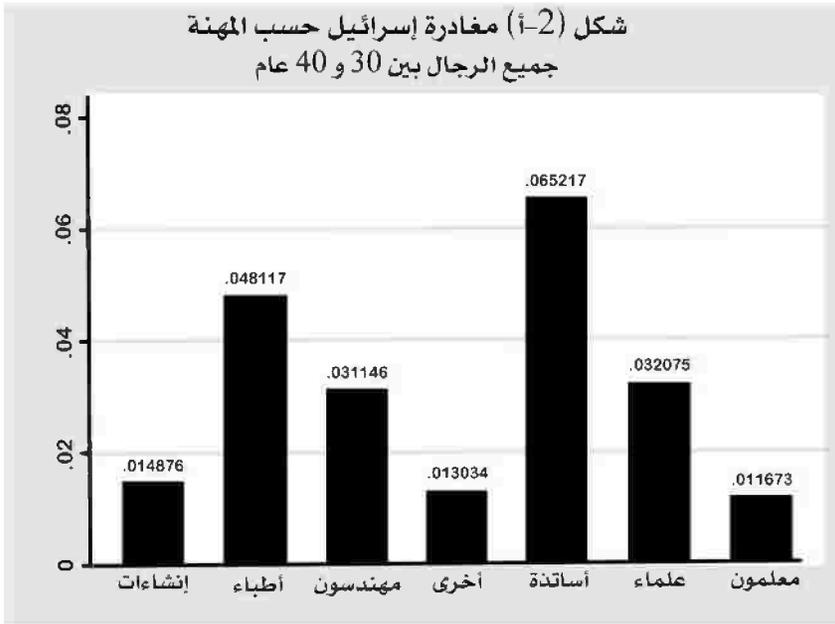
جميع المهاجرين بعد 1989 في سن 30 إلى 40 سنة



وننتقل الآن إلى فحص العلاقات بين مهن معينة والهجرة. ووفقاً للنظرية الاقتصادية يجب أن تكون هناك معدلات أعلى من الهجرة في المجالات غير المطلوب فيها استثمارات كبيرة لتضاهي رأس المال البشري في المهنة، هذا مع الاهتمام باللغة والثقافة واللوائح الخاصة بالدولة المستهدفة. كما يجب أن يكون هناك معدل عال من الهجرة من القطاعات التي تسيطر عليها اتحادات العمال العاملة على خفض فروق الأجور بين الأعضاء بحيث تظل العمالة الأكثر مهارة واجتهاداً في صراع دائم من أجل الرقي مهنيًا ومالياً. على سبيل المثال، الأكاديميون ذوي المرتبة العالية والأطباء يتوقع أن يهاجروا بنسبة أكبر مقارنة بعلماء ومهندسي القطاع الخاص الذين تثبت أجورهم تنافسياً أو المعلمين الذين يجدون صعوبة في إيجاد عمل بسبب متطلبات الترخيص في الولايات المتحدة.

يوضح شكل (٢-أ) أنساق الهجرة لمهن مختلفة. ووفقاً ل العرض السابق فإن الأساتذة (أي هيئة التدريس عالية المستوى بالجامعة) لديهم أعلى معدل هجرة، حيث تصل نسبة مغادرتهم البلاد إلى ٦,٥٪. يليهم الأطباء بمعدل هجرة مرتفع ٤,٨٪. والعلماء والمهندسون (من غير العاملين بالجامعة) يلونهم بفارق كبير حيث لا يزيد المعدل عن ٣٪.

وأخيراً فإن معدلات الهجرة خلال الفترة قيد البحث لباقي تعداد السكان، بما في ذلك المعلمين وعمال البناء، كانت على مستوى أدنى بكثير وتتراوح بين ١,١٧٪ و ١,٤٩٪. وتجدر ملاحظة أنه من المنطقي افتراض وجود انحراف طفيف لأعلى في معدلات الهجرة بين الأطباء والأساتذة بسبب كثرة السفر للخارج في إجازات أكاديمية والتي في حالة توافق الوقت المناسب قد تؤدي إلى اعتبارهم مهاجرين. إلا أنه كما أوضحنا فإن التعريفات الصارمة للمهاجر -قضاء عامين بالخارج على الأقل- لا تغير هذه الأنساق النسبية.



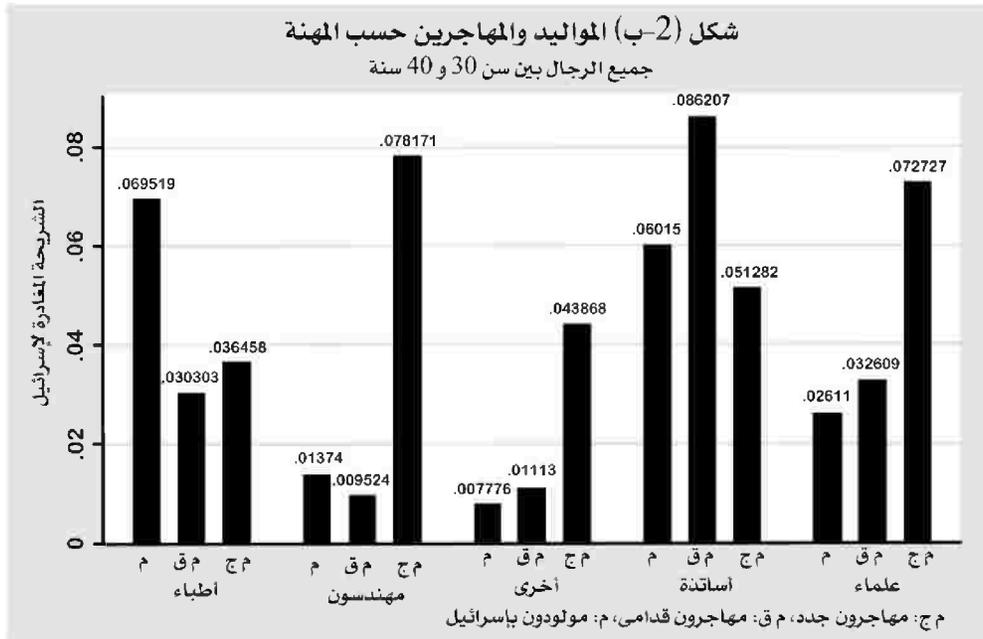
وفي شكل (٢-ب) قمنا بالمقارنة بين المولودين في إسرائيل والمهاجرين القدامى إليها والمهاجرين الجدد إليها حسب المهنة. وبهدف الوضوح، لم نفرق في هذا الشكل بين المعلمين وعمال البناء وباقي التعداد. يظهر الشكل نتائج مثيرة ومدهشة لن تتمكن في سياق هذه الدراسة أن نقدم لها تفسيراً كاملاً. حوالي ٧٪ من الأطباء المولودين بإسرائيل يعرفون كمهاجرين خلال الفترة قيد البحث، مقارنة بحوالي ٢٪ فقط من قدامى المهاجرين و ٣,٦٪ من المهاجرين الجدد. قد يكون ذلك بسبب الفرق في أسلوب الاعتراف بالدرجة العلمية في الطب التي تم الحصول عليها في إسرائيل بالولايات المتحدة

في مقابل نفس الدرجة التي تم الحصول عليها بالاتحاد السوفيتي. فكجزء من جهودها لاستقطاب المهاجرين من الدول الشيوعية السابقة عملت إسرائيل على خلق نظام ومحددات للتوافق المهني يتيح للأطباء المتدربين بالاتحاد السوفيتي الحصول على ترخيص بمزاولة المهنة في إسرائيل، إلا أن هذا الترخيص غير ذي قيمة بالولايات المتحدة. ومن بين النتائج المدهشة الأخرى فيما يتعلق بالأطباء المولودين بإسرائيل والتي يمكن أن تتضح من شكل (٢) هي الارتباط الإيجابي بين معدل الدخل بالنسبة للسن ومعدلات الهجرة^(١). وأحد التفسيرات المحتملة لهذا الارتباط الإيجابي تتفق مع النظرية الاقتصادية. فدخل النظام الإسرائيلي، والذي يتميز بلوائح أجور تخفض من تمايز الدخل بين الأطباء حيث يحصل الأكثر تأهيلاً على دخل أعلى ولكنه في ذات الوقت أقل مما كان يمكن أن يحصل عليه في حالة عدم وجود مثل تلك اللوائح. وبالتالي فالهجرة تمثل عنصراً جذاباً خاصاً بهم. وفي نفس الوقت هناك عامل آخر يؤثر في الاتجاه العكسي. فالعاملون الذين يتمكنون من "الحصول على عمل جيد" في سوق غير تنافسي بشكل محدد هم بالتالي في قمة مستوى الدخل بالنسبة للأطباء وغالباً ما يختارون التمسك بتلك المواقع العالية من خلال عدم الهجرة. وفي نهاية الطرف الآخر من التوزيع يوجد من هم أقل قدرة. أو من ذوي أقل استثمار في مهنتهم ومهارتهم. وبالتالي فمعدلات هجرتهم أقل حيث أنها ليست مغرية لهم كأسلوب لاستثمار مستواهم المنخفض من الإنتاجية.

كما يوضح شكل (٢-ب) كذلك أن نسق الهجرة بين المهندسين مختلف بشكل دال عن الأطباء. فبالنسبة للمهندسين يعتبر معدل الهجرة عالياً جداً ويصل إلى ٧,٨٪ للمهاجرين الجدد ولكنه فقط ١,٣٧٪ للمولودين بإسرائيل و٠,٩٥٪ للمهاجرين القدامى. ومرة أخرى يمكننا فقط أن نحمن أسباب تلك الفروق دون تيقن كامل. وتكمن أهم العوامل المؤثرة في أن الكثير من وظائف المهندسين توجد في الشركات الاحتكارية التي تشهها الحكومة (الكهرباء، الماء، ... إلخ). والأجور العالية في تلك

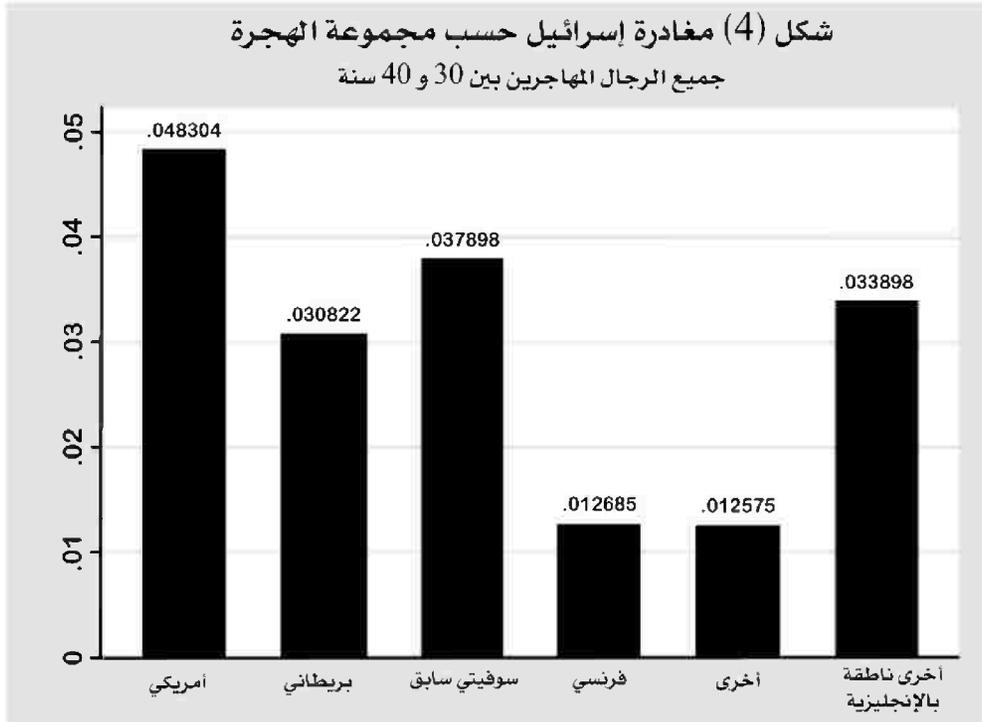
(١) الدخل المعدل للسن: تم فحص معدلات الهجرة وفق فئة الدخل لكل واحدة من الفئات العمرية الخمسة على حدة. يظهر الشكل النتائج حسب الفئة العمرية. أي أن توزيع السن متطابق لكل فئة من فئات الدخل وأعلى معدل للهجرة في فئة الدخل الرابعة (من أسفل) لا يشمل الأطباء الأكبر سناً.

المرافق تقدم حوافز للعاملين للبقاء في البلاد ولكن هناك أيضاً عقبات دخول عالية للعثور على وظيفة. وعلى سبيل المثال، من المعروف جيداً أن العلاقات والاتصالات الشخصية غالباً ما تكون هي المفتاح للحصول على وظيفة ذات أجر مرتفع في تلك القطاعات ولكن المهاجرين الجدد غالباً ما يصابون بالإحباط من مثل تلك العقبات أمام الالتحاق بالوظيفة ومن ثم فهم أكثر ميلاً للهجرة إلى دولة أخرى. ولعل السبب الآخر هو أن تدريب المهاجرين الجدد لا يتناسب مع إسرائيل بقدر تناسبه مع دول أخرى في حين أن المولودين في إسرائيل وقدامى المهاجرين مدربين بشكل خاص متناسب مع احتياجات السوق الإسرائيلية.



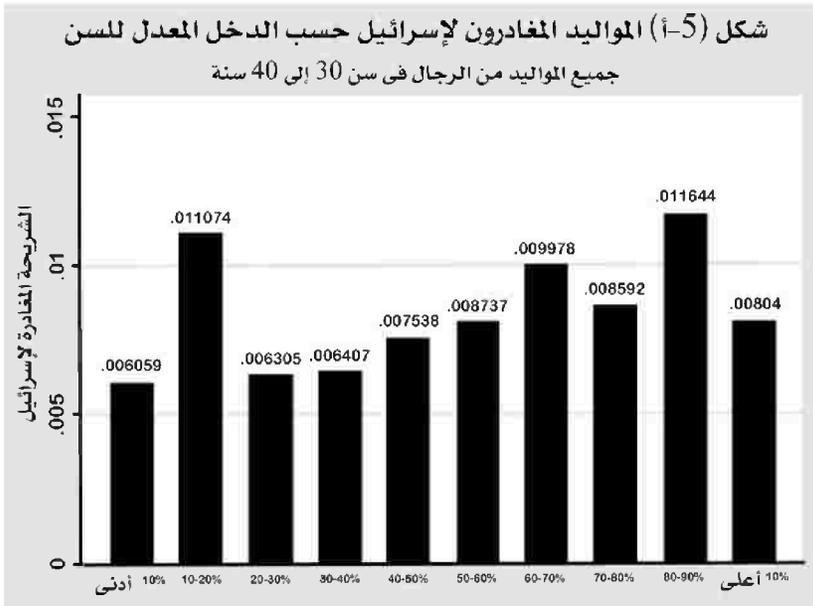
ويتشابه نسق العلماء (بما فيهم أعضاء هيئات التدريس بالجامعات) في شكل (2-ب) مع نسق المهندسين، ولكن الفروق بين المولودين بإسرائيل/المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد أصغر ويمكن تفسير ذلك بارتفاع معدل العلماء في السوق التنافسي الخاص مقارنة بالمهندسين. ويتميز أساتذة الجامعات بمعدل هجرة عالي في جميع المجموعات دون وجود فروق ثابتة بين المجموعات الثلاثة. ويمكن توقع أن إجمالي معدل الهجرة أقل بالنسبة لباقي السكان، وخصوصاً للمولودين بإسرائيل وقدامى المهاجرين

الذين حققوا صدارة في مجالاتهم العملية بإسرائيل. وتقسيم المهاجرين وفق دول المنشأ (شكل ٤) يوضح أن القادمين من دول تقدم كمأ كبيراً من الهجرات، باستثناء فرنسا، لديهم معدلات هجرة مشابهة تتراوح بين ٣٪ و٤.٨٪. وفرنسا هي الاستثناء بمعدل هجرة ١.٣٪ والذي قد يعزي إلى المستوى الأقل في إجادة الإنجليزية، وهي مفيدة في حالة الرغبة في الهجرة إلى الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة.



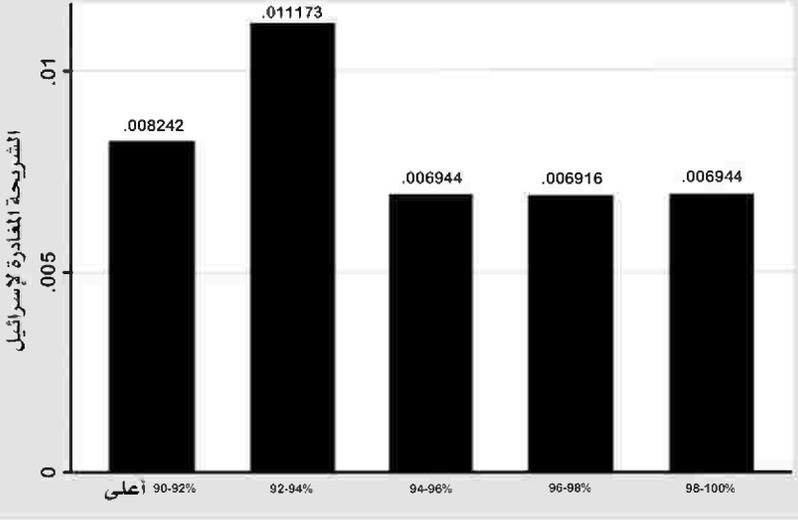
وسننتقل الآن إلى فحص تأثير الدخل على الهجرة. كما سبق ولاحظنا بالنسبة للأطباء، للدخل تأثيران متعاكسان على الميل للهجرة. فمن ناحية يجب أن يؤدي الدخل المنخفض إلى ارتفاع ميل الفرد للبحث عن حظه بالخارج. ومن ناحية أخرى، قد يكون الأمر أنه في دولة ذات سوق عمل جامدة تتميز بمعدلات مرتفعة من اللوائح فإن أصحاب الدخل العالية هم الأكثر إحباطاً من خلال عدم قدرتهم على ترجمة إنتاجيتهم وجهودهم ومواهبهم إلى أجور أعلى. ومن ثم فإن الصلة السلبية بين الهجرة والدخل قد تنكسر عندما تعتمد الحكومة على خنق المواهب والروح المهنية لأفضل وأمع سكانها من خلال اللوائح الثقيلة ومعدلات الضرائب المرتفعة والعمالة النقابية.

ويوضح شكل (٥-أ) العلاقة بين معدل الدخل (حسب السن) والهجرة. كما يوضح الشكل أيضاً علاقة إيجابية ضعيفة، ٠,٠٣٪ فقط لكل عشر^(١)، رغم حقيقة أن المجموعتين خارج النطاق بشكل واضح: العشر الثاني (من أسفل) والعشر العلوي. وفيما يتعلق بالعشر العلوي قد تعكس البيانات تأثير الحصول على "وظيفة سهلة" كما سبق وناقشنا في سياق الأطباء. وتقسيم العشر العلوي إلى أخماس، كما يعرض شكل (٢-ج) يقدم دعماً إضافياً رغم ضعفه لنظرية "الحصول على وظيفة سهلة" .. والتقسيم المماثل للعشر الأدنى في شكل (٥-د) يوضح العلاقة الإيجابية بين الدخل والميل للهجرة. ففي المتوسط فإن زيادة نقطة مئوية واحدة في توزيع الدخل من احتمال الهجرة بواقع ٦,٥ من مئة أي ٠,٦٥٪ لكل عشر. ذلك يعني أنه فيما يتعلق بالعشر الأدنى فإن تأثير الدخل أكثر إيجابية مقارنة بإجمالي توزيع الدخل: ٠,٦٥٪ لكل عشر في مقابل ٠,٠٣٪. وبالتالي فالنتائج تتفق مع فكرة أن ذوي الدخل العالية أكثر احتمالاً لمغادرة البلاد مقارنة بذوي الدخل الأقل بسبب ارتفاع عوائد مواهبهم بالخارج. وبعبارة أخرى فرغم أن العاملين الموهوبين في إسرائيل يتلقون أجوراً أعلى في المتوسط ولكنهم يشعرون أكثر بالإحباط بسبب سياسة الحكومة التي تخنق روح التنافس والنشاط المهني.

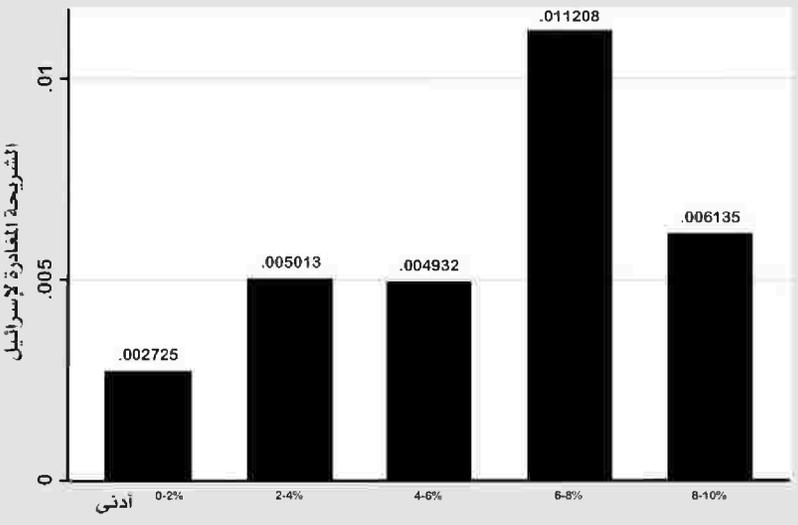


(١) معامل النكوص الخطي.

شكل (5-ج) تقسيم أعلى 10% من الدخل
الرجال المولودين بإسرائيل بين 30 و 40 سنة



شكل (5-د) تقسيم أدنى 10% من الدخل
الرجال المولودين بإسرائيل بين سن 30 و 40 سنة



وفي شكل (6-أ) يمكننا أن نرى صورة مختلفة إلى حد ما فيما يتعلق بالمهاجرين الجدد. إذا تجاهلنا العشر الأدنى فسنرى بشكل توجد علاقة إيجابية بين الدخل والميل للهجرة، وهو ما وجدناه بالنسبة للمولودين في إسرائيل. وبعبارة أخرى، فإن العلاقة الإيجابية بين الدخل والهجرة تشير إلى أن الأفراد من ذوي القدرات العالية

محبطون بسبب توقعاتهم للاقتصاد الإسرائيلي وذلك يسيطر على ميل الأفراد منخفضي الدخل إلى مغادرة البلاد بسبب الإحباط من دخلهم.

إلا أنه، حسب ما يوضحه الشكل في الطرف الأدنى من توزيع الأجور، فإن معدل الهجرة أعلى لأصحاب الدخل الأدنى مقارنة بالعشرين الثاني والثالث (من أسفل). ويقترح هذا النسق أن المهاجرين الجدد الذين لا يجدون وظائف جيدة في إسرائيل أكثر ميلاً للرحيل. هذا وتتعارض تلك النتائج مع ما وجدناه بالنسبة للمهاجرين المولودين في إسرائيل، وقد يعود ذلك إلى أن المرتب شديد الانخفاض للمولود في إسرائيل قد يعكس انخفاض قدرات الكسب (التعليم شديد الانخفاض، انخفاض الذكاء، الافتقار للدافعية للإفلات من دائرة الرفاه الاجتماعي، المشكلات الصحية الجسمية أو العقلية). إلا أنه بالنسبة للمهاجر الجديد فإن انخفاض الأجر بشدة يشير إلى صعوبات في التكيف مع النظام الإسرائيلي أو سوء الحظ في سوق العمل وبالتالي فمن المنطقي أن المهاجر الجديد الذي يتقاضى دخلاً شديداً لانخفاض يميل لمغادرة البلاد أكثر من نظيره المولود في إسرائيل ويحصل على نفس الدخل المتدني.

وفي الطرف الأعلى من التوزيع في شكل (٦-ب) يبدو أن هناك علاقة سلبية بين الدخل والهجرة وهو ما يوضح أن الكثير من الموجودين في الطرف الأعلى من توزيع الأجور قد عثروا على "الوظيفة السهلة" ولا يريدون التخلي عنها بالانتقال للخارج.

وفي جدول (٢) نعرض ملخص نتائج الهجرة من خلال تقسيم العينة إلى مجموعتين تعليميتين أساسيتين: غير الحاصلين على مؤهل جامعي، والحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى. كما تم التمييز بين المتزوجين وغير المتزوجين. وكما سبق ورأينا فإن الأفراد من ذوي التعليم الجيد لديهم ميل أعلى للهجرة مقارنة بأقرانهم الأقل تعليماً. وبشكل عام فمن الواضح كذلك أن المتزوجين لديهم ميل أعلى للهجرة من بين فئة حملة الدرجات الجامعية ولكن العكس صحيح بالنسبة للأفراد الأقل تعليماً ومن بين المهاجرين لا يبدو أن هناك أي علاقة منهجية بين الحالة الاجتماعية والهجرة.

وتوضح البيانات المعروضة حتى الآن الانحراف في الهجرة وعلاقته بالتعليم. إلا أنه ليس ثمة سبيل لمعرفة أسباب اختيار الأفراد لمغادرة البلاد. وهناك استبانة تم توزيعها

على ٢٢٠ إسرائيلي من المقيمين بالولايات المتحدة^(١) قد تساعد على فهم أسباب الهجرة لهؤلاء الأفراد. وحيث أن العينة صغيرة إلى حد ما ولا تمثل تعداد المهاجرين بالولايات المتحدة فإن الاستبانة لم تتمتع سوى بمستوى صدق علمي محدود. إلا أنه بتحليل بياناتها مع البيانات التي سبق وعرضناها فإنها تقدم قدراً من الدعم لما قدمناه حتى الآن من تخمينات.

جدول (٢): نسبة اليهود الإسرائيليين في سن ٢٥-٤٠ سنة المغادرين لإسرائيل منذ عام ١٩٩٥

نساء		رجال		
أقل من الجامعة	خريجي جامعة	أقل من الجامعة	خريجي جامعة	
إجمالي				
٠,٩٥	٢,٧٦	١,١٧	٢,٦٥	متزوج
١,٥٢	٢,١٠	١,٧٩	٢,٢٥	غير متزوج
مولود بإسرائيل				
٠,٦١	١,٤٢	٠,٨١	١,٢٩	متزوج
١,٢٢	١,٢٨	١,٣٧	١,٠٦	غير متزوج
جميع المهاجرين				
١,٧٩	٤,٧٠	٢,١٣	٤,٦٢	متزوج
٢,٣٠	٣,٦٢	٣,٥٠	٤,٨٣	غير متزوج
مهاجرون منذ ١٩٩٠				
٣,٦١	٦,١٠	٤,٠٦	٦,٦٩	متزوج
٣,١٣	٤,٢٨	٥,٤٣	٦,٦٠	غير متزوج

يوضح جدول (٣) أن اعتبارات التوظيف ذات دلالة عالية بالنسبة لقرار الهجرة. فهناك أغلبية واضحة من المستجيبين للاستبانة (٧١٪) قد ذكروا عمل شريك الحياة و٨١٪ ذكروا البطالة كعوامل عالية التأثير في قرارهم بالهجرة. ومن المثير أن ٤٣٪ فقط ذكروا الدخل كعامل ذي تأثير عالي ولكن القوة الشرائية للدخل، حسبما تظهر في ارتفاع الأعباء الضريبية وتكاليف المعيشة (٦٦٪ و ٧٥٪ على التوالي) توصف بأنها عامل مهم. كما أنه من المثير أن نلاحظ أن جودة المدارس عامل مذكور على أنه

(١) بالتعاون مع مايان تزوك وبمساعدة معهد ساريد.

ذو تأثير عالي يصل إلى ٧٥٪ من عينة الاستبانة، وهو أكثر من الأمن والموقف السياسي ٦٥٪.

توضح الجداول ٤-٦ دلالة بعض الأسباب الأساسية وفقاً لمجموعة الدخل في إسرائيل قبل الهجرة. فدلالات التوظيف (عمل شريك الحياة والبطالة) تنخفض طبيعياً مع الدخل في حين أن دلالة الضرائب تزداد مع الدخل.

جدول (٣) دلالة مختلف العوامل في قرار مغادرة إسرائيل

غير دال	دال	عالي الدلالة	
٢١٪	٦٪	٧١٪	عمل شريك الحياة
٦٪	١٢٪	٨١٪	البطالة في إسرائيل
٣٧٪	٢٨٪	٣٤٪	الاهتمام بالعمل
٣٤٪	٢١٪	٤٣٪	الدخل من العمل
١٨,٧٥٪	١٥,٦٪	٦٥,٦٪	الضرائب الإسرائيلية
٣١,٢٥٪	٢٥٪	٤٢٪	الدراسات
١٥,٦٪	٦٪	٧٥٪	جودة المدارس
١٥,٦٪	٢١٪	٦٥,٥٪	الأمن والموقف السياسي
٦٪	١٢,٥٪	٨١٪	مدى اللوائح
١٢,٥٪	١٢,٥٪	٧٥٪	تكاليف المعيشة في إسرائيل

جدول (٤) دلالة عمل شريك الحياة حسب فئة الدخل في إسرائيل (قبل الهجرة)

غير دال	دال	عالي الدلالة	الدخل السنوي (دولار أمريكي)
٣١٪		٦٨,٤٪	أقل من ٢٤ ألف
	٢٠٪	٨٠٪	٢٤ ألف - ٣٦ ألف
	٢٨٪	٧٣٪	٣٦ ألف - ٤٨ ألف
٢٠٪	٤٠٪	٤٠٪	٤٨ ألف - ٧٢ ألف
			٧٢ ألف - ٩٦ ألف
			أعلى من ٩٦ ألف

جدول (٥) دلالة البطالة حسب فئة الدخل في إسرائيل (قبل الهجرة)

الدخل السنوي (دولار أمريكي)	عالي الدلالة	دال	غير دال
أقل من ٢٤ ألف	٪٧٣,٦	٪١٥,٧	٪١٠,٥
٢٤ ألف - ٣٦ ألف	٪١٠٠		
٣٦ ألف - ٤٨ ألف	٪١٠٠		
٤٨ ألف - ٧٢ ألف	٪٦٠	٪٢٠	٪٢٠
٧٢ ألف - ٩٦ ألف	٪٥١	٪١٣	٪٣٦
أعلى من ٩٦ ألف	٪١٧	٪٢٦	٪٥٧

جدول (٦) دلالة الضرائب الإسرائيلية حسب فئة الدخل في إسرائيل (قبل الهجرة)

الدخل السنوي (دولار أمريكي)	عالي الدلالة	دال	غير دال
أقل من ٢٤ ألف	٪١٥,٧	٪٢١	٪٦٣,١
٢٤ ألف - ٣٦ ألف	٪١٠		٪٩٠
٣٦ ألف - ٤٨ ألف	٪١٦	٪٢	٪٨٢
٤٨ ألف - ٧٢ ألف	٪٤٠		٪٦٠
٧٢ ألف - ٩٦ ألف	٪٣٨	٪٣٢	٪٣٠
أعلى من ٩٦ ألف	٪٦٨	٪٢٢	٪١٠

مستخلصات الدراسة ونتائجها:

عند نشر بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سبتمبر ٢٠٠٥ حول مدى الهجرة من إسرائيل، عبر الكثير من الرموز العامة بالمجتمع عن قلقهم تجاه تلك البيانات المقلقة وتبعاتها الخطرة وطالبوا بحل فوري للتعامل مع تلك الظاهرة الخطيرة. بل أن الكثيرين تحدثوا عن الحاجة إلى "البحث عن الروح". إن انخفاض معدلات الهجرة لإسرائيل إلى جانب ارتفاع معدلات الهجرة منها قد ولد قلقاً متصاعداً. فهجرة أمهر المواطنين وانحدار مستوى الهجرة يمثل في حد ذاته مشكلة ولكن يجب أن نفهمها كذلك على أنها أحد أعراض الفشل العام من قبل دولة إسرائيل في خلق مجتمع قادر على جذب واستبقاء أفضل وأمع الشعب اليهودي. وهذه الدراسة، التي أظهرت المهاجرين على أنهم يتناسبون عكسياً مع الفئة الأرقى تعليماً، يمكنها أن تساعد كثيراً الحكومة الإسرائيلية في تطوير خطة عمل بدلاً من مزاعم "البحث عن الروح".

وتعتمد التنمية الاقتصادية في أي دولة متقدمة بشدة على جودة رأس المال البشري في الاقتصاد. وكثير من الدول الفقيرة التي يتميز سكانها بانخفاض مستوى التعليم تعاني من استنزاف حاد للعقول⁽¹⁾ أما النظم الاقتصادية المتطورة فتستفيد من خلال اكتساب أمهر العاملين من الدول الفقيرة دون الاستثمار في تعليمهم. وإسرائيل، بدلاً من أن تكون مستقراً لهجرة المتعلمين، تعاني من استنزاف العقول مثلها مثل أي اقتصاد فقير.

وللإبقاء على المتعلمين في الوطن هناك عدد من التغييرات السياسية المطلوب إجراؤها. وتتمثل أهم تلك التغييرات في خفض أعباء الضرائب على الطبقة الوسطى وخلق فرص عمل في سوق العمل من خلال كسر احتكار اتحادات العمال على قطاعات معينة والعمل الجاد لزيادة التنافس والنمو الاقتصادي. وتؤكد نتائج هذا البحث على أن تراجع الاقتصاد الإسرائيلي، مقارنة بالدول المتقدمة، يسير بخطى متسارعة. هذا التراجع يظهر في الأسلوب الإشكالي المتعلق بأعباء الضرائب المفروضة من الدول على أصحاب الدخل المتوسطة إلى مرتفعة والافتقار إلى المرونة والفرص في سوق العمل.

ورغم أن النتائج المعروضة هنا تبدو مستقيمة المسار إلا أنها غير معترف بها في المجتمع الإسرائيلي اليوم. وعلى سبيل المثال يجادل الكثيرون أنه إذا أدارت الحكومة أذنيها الصماء نحو القطاعات الأضعف في السكان فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض التكاثر الاجتماعي مما يشجع بالتالي على الهجرة وتجنب الخدمة العسكرية. كما توضح هذه الدراسة أيضاً، أن سياسة الرفاه كان لها تأثير على الهجرة فهي تسير في الاتجاه العكسي: فالقادة المحتملون للدولة هم من يغادرون مخلفين وراءهم القطاعات الأضعف من السكان. والمتعلمون في إسرائيل يدفعون ثمن فشل سياسة الرفاه. هذا وقد أدت هذه السياسة بكثير من المواطنين إلى تفضيل البطالة على العمل الزائد وتربية عدد كبير من الأطفال دون الحصول على الأدوات اللازمة لتعليمهم بالشكل الجيد. والزيادة الثابتة في حجم تلك المجموعات التي تعتمد على الدعم المقدم لها من صناديق الرفاه بالدولة، إلى جانب الارتفاع المصاحب في هجرة المتعلمين من إسرائيل، تخلق عبئاً متزايداً على كاهل العمالة الإسرائيلية التي تختار البقاء في الوطن.

(1) Carrington & Detragiache (1999).

ورغم أننا نقول أن مصدر المشكلة يكمن في السياسة الاقتصادية، إلا أن البعض يقول أنها ترجع إلي تشجيع وسائل الإعلام الإسرائيلية للناس على السعي وراء سعادتهم الشخصية بالخارج. على سبيل المثال كتب "عامون روبنشتاين" "ها آرتس" ٢١ ديسمبر ٢٠٠١ يقول "يمكنك أن تسمع وتقرأ لإسرائيليين -من بينهم رموز عامة- في الصحف والإعلام الإلكتروني يعرضون الهجرة من إسرائيل كحل لزيادة صعوبات العيش هنا بل أنهم كثيراً ما يطالبون بالهجرة". ويكمل "روبنشتاين" قائلاً "رغم ذلك حقيقة أن نسبة قليلة فقط من الشباب الإسرائيلي يغادرون البلاد تؤكد على قوة المجتمع الإسرائيلي". إلا أنه قلق بسبب دعاوي الهجرة: "ما الذي سيحدث لو أن دعوة من يعتبرون أحياناً مشككين للرأي العام -"أن تبقى حياً هناك وليس هنا"- قد أجيبت من قبل قطاع كبير من السكان؟ إن من يدعون بحماس كبير للهجرة عليهم التفكير في حقيقة أن دعوتهم لا تقوم فقط على أسس طبقية بل أنها أيضاً تتجاهل الضعفاء -غير القادرين على الحصول على تأشيرة لأمريكا- وتعريضهم للمخاطر أكبر مما يواجهونه اليوم.

كما أن "روبنشتاين" على وعي بأن أقوى عناصر المجتمع هم الأكثر ميلاً للهجرة، ويقول أن الشرعية الاجتماعية هي مصدر المشكلة. وتشير مستخلصات تلك الدراسة إلى أن الدعوة لتحمل المسؤولية ليست سوى حل جزئي للمشكلة حيث يجب اتخاذ خطوات عملية لتحسين نوعية الحياة في إسرائيل.

ويمكن للمرء رؤية عواقب السياسات الإسرائيلية من خلال العالم المصغر لحركة الكيبوتز. إن عدم رغبة أفراد الكيبوتز في التكيف مع العصر ومواجهة الأزمات الاقتصادية الحادة التي أحكمت قبضتها على حركة الكيبوتز في ثمانينات القرن العشرين أدت لنزوح جماعي لأفضل شبابهم من الجنسين. والطاعة العمياء لنظام صارم أدت بكثير من أفراد الكيبوتز، على مدار عقدين فقط من الزمان، لإسقاط قيم المساواة كلياً. وفي كثير من مواقع الكيبوتز فإن الأفراد الأكبر سناً، الذين يتوقعون أن يعولهم الأفراد الأصغر سناً، قد تركوا في عوز وفقر. والكيبوتز مثال جيد، رغم كونه متطرفاً قليلاً. على السياسة الإسرائيلية. فالتهديد باستنزاف العقول يجب أن يفرض ضغطاً على الحكومة لتعديل سياستها لصالح مواطنيها الأرقى تعليماً

من خلال اتخاذ عدة خطوات لتشجيع النمو الاقتصادي، والأهم بين تلك الخطوات هي خطوة خفض معدلات الضرائب. ذلك في ظل حقيقة ارتفاع التنافس الدولي على العمالة المتعلمة تحت مظلة العولمة ومرونة سياسات الهجرة. تلك العملية تجبر الحكومات الراغبة في استبقاء وجذب العمالة الماهرة على أن تكون منضبطة فيما يتعلق بالضرائب وتقديم الحوافز للعمل والابتكار^(١).

وفي إسرائيل يتحمل قسم صغير من السكان عبء إعالة القسم الأكبر من الأطفال والبالغين المتعطلين عن العمل بأرقام تتجاوز فعلياً نظيراتها في الدول المتقدمة. وكنتيجة لذلك فإن أعباء الضرائب على الأسر ذات الدخل المتوسط والعالي لا تتناسب بالمرّة عند مقارنتها بدول أخرى وهو ما يعيق الحوافز اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في إسرائيل. وهذا الموقف لا يمكن دعمه على المدى البعيد كما أنه قد يعرض بقاء الدولة ككل للخطر. فالتفوق العسكري الإسرائيلي ناتج عن المميزات النوعية والاقتصادية مقارنة بجيرانها الذين اضطروا لقبول وجودها بسبب قوتها العسكرية والافتقار إلى الرخاء الاقتصادي مع ارتفاع أعباء الضرائب على الطبقة العاملة سيدفع الذين يتحملون حالياً تلك الأعباء إلى الهجرة مما يضعف الاقتصاد الإسرائيلي.

وبدون مميزاتها النوعية والاقتصادية لن تتمكن إسرائيل من الاحتفاظ بمواطنيها المبدعين أو جذب مهاجرين جدد من ذوي التعليم الأرقى على المدى البعيد. علاوة على ذلك إذا لم تتم مواجهة هذا الموقف بسرعة وفعالية فإن إسرائيل لن تنجح في الإبقاء على تفوقها العسكري على أعدائها، وهي ميزة تتبّع من جودة السكان وتشكل الأساس لتفوقها التكنولوجي والاقتصادي.

(١) Haupt & Janeba (2004), Edwards & de Regy (2002).

1. Moav, Omer and Yifrach, Mickey (2006,) "Generosity towards the Working-Age Population Israel Compared with the OECD Countries," working paper, Shalem Center.
2. Beine, M., Docquier, F., and Rapoport, H. (2001,) "Brain Drain and Economic Growth: Theory and Evidence," *Journal of Development Economics* 64,275-289.
3. Becker, S.O., Ichino, S., and Peri, G. (2003,) "how Large is the "brain Drain" from Italy?" "CESifo Working Paper 839, Munich.
4. Carrington, W.J. and Detragiache, E. (1999,) "How Extensive is the Brain Drain?" *Finance & Development* (June,) 46-49.
5. Checchi, D., Ichino, A. and Rustichini, A. (1999,) "More Equal but Less Mobile. Education Financing and Intergenerational Mobility in Italy and in the U.S.," *Journal of Public Economics*, 74 (3,) 351-393.
6. Docquier, F., Lohest, O. and Marfouk, A. (2005,) "Brain Drain in Developing Regions (1990-2000)," IZA, Discussion Paper No. 1668.
7. Edwards, C. and de Rugy, V. (2002,) "International Tax Competition: A. 21st Century Restraint on Government," *Policy Analysis*, 431.
8. Haupt, A. and Janeba, E. (2004,) "Education, Redistribution, and the Threat of Brain Drain," NBER Working Paper 10618.
9. Mountford, A. (1997,) "Can a Brain Drain Be Good for Growth in the Source Country?" *Journal of Development Economics* 53,287-303.
10. OECD (2003,) "Trends in International Migration: Continuous Reporting System on Migration," Annual Report 2002, Paris.
11. Soro-Bonmat'I, A. (2001,) "From School to Work" A Comparison of Labor Market Transition and Leaving Home Decisions of Young University Institute, Department of Economics.

12. Sandford, C., Godwing, M., and Hardwick, P. (1989,) **Administrative and Compliance Costs of Taxation**, Fiscal Publications, Bath (U.K.).
13. Schiff, M. (2005,) “Brain Gain: Claims about Its Size and Impact on Welfare and
14. Growth Are Greatly Exaggerated,” IZA discussion paper, n. 1599.
15. Vaillancourt, F. (1989,) “The Administrative and Compliance Costs of Personal Income and Payroll Taxes,” Canadian Tax Foundation, Toronto.
16. Vidal, J.-P. (1998,) “The Effect of Emigration on Human Capital Formation,” *Journal of Population Economics* 11, 589-600.
17. Wildasin, D. E. (2000,) “Factor Mobility and Fiscal Policy in the EU: Policy Issues and Analytical Approaches,” *Economic Policy* 31, 337-378.

